الازمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الازمة السورية والاوكرانية انموذجاً)

أ.م.د قاسم محمد عبيد(*) م.د محمد ميسر فتحي(**)

يعد موضوع التوازن الجيوستراتيجي العالمي بين القوى الكبرى من أكثر الموضوعات التي تدور حولها النقاشات والدراسات الاستراتيجية والجيوبولتيكية كونها تؤشر الخصائص الأساسية لنظام العلاقات الدولية وتفاعلاته، كما أن تحقق التوازن بين القوى العالمية يوفر العناصر الجوهرية التي تتطلبها مرونة النظام الدولي المعاصر، بمعنى أن فكرة التوازن توفر الأسس التي يبنى عليها أي نظام شامل للعلاقات الدولية وذلك لما يقدمه التوازن من نماذج مختلفة للتفاعلات تتيح للدول الاقل قوة فرص اكبر وهامش حركة نحو تحقيق مصالحهم وتفضيل التعاون مع طرف دون الاخر بما يضمن اهدافهم المشتركة.

كما أن بروز قوة عظمى في قدراتها وسلوكها الجيوسياسي تهيمن على النظام الدولي، يحفز إلى أو يُظهر تحالفات وشراكات جديدة هدفها المحافظة على أمنها ومصالحها من خلال نظام متوازن مع تلك القوة التي تحاول السيطرة. وعلى هذا النحو فأن القوى الكبرى والعظمى تكون على قدر عالٍ من إدراك طبيعة التوازنات الدولية والإقليمية من جهة، وطبيعة المحاولات الرامية إلى السيطرة وتوسيع دائرة النفوذ على حساب محاولات التغيير الجيو– استراتيجية للقوى المسيطرة على التوازن على وجه الخصوص من جهة ثانية.. فيما يؤشر بناء

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل.البحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة (الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية ومستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية)للطالب محمد ميسر فتحي وباشراف ا.م.د . قاسم محمد عبيد.

قوة مسيطرة ضمن النظام الدولي، حافزاً ضئيلاً، طالما أن مدركات الدول الكبرى الأخرى لا تسمح بمحاولات الهيمنة.. فقد حاول، في حقب التاريخ، على سبيل المثال لا الحصر " نابليون" وحاول " هتلر" فرض السيطرة على العالم، ولكنهما واجها تحالفاً مضاداً أسقط محاولتهما، فتحقق انكسارهما.

وبعد سيادة نظام دولي عكس موازين القوى السائد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية وترجمت ضوابطه في ميثاق الأمم المتحدة، عرف العالم تحولات متسارعة كشفت قصور وعجز مبادئ القانون الدولي عن مقاربة الأوضاع الدولية الجديدة، نتيجة لظهور ممارسات عدّة انفرادية، تتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على استثمار هذه الأوضاع والتحولات في تأسيس علاقات دولية مبنية على مفاهيم جديدة خدمة لمصالحها, وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كقطب موازن برزت الولايات المتحدة بعدها قطب مهيمن على العلاقات الدولية، وقامت هذه الأخيرة بالترويج للنظام الدولي الجديد، الا إن ذلك النظام "المثالي" الذي بشرت به ظل نظاما أمريكياً صرفا يفتقر للصفة الدولية، طالما صيغت معالمه بعيداً عن ارادة القوى الدولية الصاعدة، وتحكمت في مساره خدمة لمصالحها ومصالح حلفائها وبالضدّ من مصالح القوى الأخرى التي لم تعد طرفاً فاعلاً في ذلك النظام. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شهدت البيئة الدولية الكثير من الأحداث والتبدّلات الدولية المتسارعة، اوضحت أن العالم لن يرس على نظام امريكي واضح المعالم، ذلك أن وجود نظام دولي مستقر يفترض قيام توازنات للنفوذ والقوة بين مختلف الفاعلون الأساسيون في البيئة الدولية، فضلاً عن ووجود ضوابط دولية تستند إليها تفاعلات تلك القوى واداؤها. ومما لاشك فيه أن ثمة توازنات جيواستراتيجية جديدة بدأت تتبلور وتفرض واقعاً جديداً، إذ إن هناك قوى تعديلية وصاعدة تمكنت من استعادة مكانتها الدولية والتأثير في حركة التوازنات العالمية سعياً لضمان مصالحها والدفاع عن اهدافها القومية.

اهمية الدراسة: تأتي اهمية الدراسة من واقع العلاقات الدولية المعاصر الذي يمر بمرحلة تغير وصيرورة جديدة لا تشمل التوازنات العالمية فقط، وانما تحدد هيكلية النظام الدولي وطبيعة تفاعلاته، تبعاً لما تفرضه القوى العالمية المتنافسة من اهداف وما تسعى الى تحقيقه من مصالح تطبع ذلك الواقع بنوع من الاستقرار والتعادل والمساواة في التوازنات الجيوستراتيجية.

هدف الدراسة: توضيح طبيعة التوازنات العالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال دراسة الازمتين السورية والأوكرانية وتفاعلات الاستراتيجيتين الامريكية والروسية وادائهما تجاه تلك الأزمتين ومدى انعكاس ذلك على حركة التوازن الجيوستراتيجي العالمي.

اشكالية الدراسة: تنبثق اشكاليةالدراسة من ما يشهده واقع العلاقات الدولية المعاصر وتفاعلاتها والاداء الاستراتيجي للقوى العالمية، من استعادة روسيا لمكانتها الدولية وتطور اداؤها الاستراتيجي بما يتلاءم مع مقومات قوتها وقدراتها، وهو ما وضع اشكالية امام الولايات المتحدة في قدرتها على ادامة اختلال التوازنات الجيوستراتيجية العالمية والتحكم بها، فما هو مستقبل شكل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية وهل تستطيع الولايات المتحدة اعاقة حركة التوازنات واتجاهها نحو التعادل؟.

فرضية الدراسة: تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مفادها، ان بيئة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية تشهد تفاعلات دولية توحي بظهور قوى عالمية منافسة للهيمنة الاميركية وتسعى الى تعديل حالة الاختلال في حركة التوازنات العالمية، من خلال المباشرة او المشاركة في حلحلت الازمات والقضايا الدولية التي طالما استفردت الولايات المتحدة بإدارتها وانهائها او ادامت تلك الازمات حسب ما تقتضي مصالحها.

منهجية الدراسة : لغرض الاجابة على مشكلة الدراسة وفرضيتها تم استخدام المنهج التأريخي الذي يقوم على مبدأ معرفة الماضي لاغناء وفهم الحاضر واستقراء المستقبل فضلاً عن المنهج التحليلي الذي يقوم على اساس وصف الظاهرة قيد البحث ودراسة الحقائق وربط هذا الوصف بالمتغيرات المؤثرة في التوازنات الجيوستراتيجية ولمعرفة البعد المستقبلي للدراسة تم الارتكاز على المنهج الاستشرافي بهدف استشراف احتمالات التغيير في حركة التوازنات الجيوستراتيجية العالمية.

هيكلية الدراسة: انطلاقاً مما جاء في أهمية الدراسة واشكاليتها وللتحقق من فرضيتها، توزعت هيكلية الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، كما يأتي:-

المحور الاول: بيئة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية

المحور الثاني: الازمة السورية والتوازنات العالمية

المحور الثالث: الازمة الاوكرانية والتوازنات العالمية

المحور الاول: بيئة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية

تنطوي البيئة الداخلية فضلاً عن البيئتين الإقليمية والدولية على نقاط القوة والضعف فضلاً عن فرص وتحديات تسعى القوى لاستغلالها وتوجيهها لصالح ضمان اهدافها، ويمثل ذلك السلوك في مجمله الإطار التفاعلي الأشمل والأوسع لحركة التوازنات الجيواستراتيجية، فضلاً عن المتغيرات الجيو–زمنية التي تشكل بكليتها عناصر مؤثرة ايجاباً او سلباً في قوة وقدرات الدول ومكانتها في حركة التوازنات، ومن ثم فان تلك المتغيرات تؤثر في المحتوى الأساس لجميع الاستراتيجيات الدولية وفي جميع مستوياتها، لذا يجب أن ترقى استراتيجيات القوى المتنافسة إلى حساب تلك المتغيرات، والتهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو أمنية وغيرها، وأثرها في بيئة التوازنات الجيواستراتيجية لصياغة استراتيجية وطنية فاعلة. [1] وانطلاقاً من ذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها النسبية لكي تتمكن من فرض إرادتها على الدول الفاعلة الأخرى، وهكذا ترى كل دولة في سعي غيرها إلى زيادة قواها، تهديداً لأمنها وأهدافها فتسعى بدورها– بصورة آلية– إلى التصدي لتلك القوى من خلال العمل على تدعيم قوتها الذاتية أو زيادة ارتباطاتها الخارجية كالتحالف وإقامة الشراكات الاستراتيجية مع القوى الدولية الأخرى لمعادلة قوة الدول التي تعدّها مصدر تهديد محتمل، وتبعاً لذلك تعد التوازنات العالمية صورة لوقف القوة بالقوة (**Checking Power with Power**). [2] فضلاً عن ذلك، فإن معطيات القوة المتغيرة لدولة ما هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط، وهى العناصر التي تعكس مدى قدرة دولة ما على استخدام القوى الكامنة فيها، وتعدّ الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية وبناء القاعدة التكنولوجية والعلمية والتراكم العسكري لديها عناصر متغيرة في معادلة التوازنات العالمية .. ويؤدى استخدام تلك العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية الى ازدياد ثقل الدولة في التوازنات، وبالمقابل، فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال يضعف تأثيرها في التوازن ولا تحسب كطرف فيه[3].

ومما لا شك فيه، ان سلوك وقوة تأثير[4] الدول الفاعلة في حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية يتحدد بالأغراض التي تنشدها تلك الدول، والقدرات التي تحتوي عليها، فضلاً عن الوسائل والآليات الموفورة في النظام الدولي، وفي الغالب تصنف علاقة الدول ضمن اطار التوازنات العالمية إلى: دول راغبة تسعى للإبقاء على التوازن القائم وتنعت بالمحافظة، ودول

أخرى معترضة وتنزع نحو التغيير وتسمى بالثورية. وكانت ألمانيا والاتحاد السوفيتي فيما سبق من المطالبين بتغيير التوازنات الأوربية القائمة في إطار عصبة الأمم، وفي ما بعد تولي هتلر للسلطة، أصبح الاتحاد السوفيتي من الراغبين في إبقاء التوازنات على حالها.[5] كما هو عليه الحال في النظام الدولي المعاصر، فان الصين وروسيا فضلاً عن القوى الصاعدة الأخرى تدفع نحو التغيير لأجل استعادة التوازن العالمي المختل وإنهاء الهيمنة الأمريكية وإجبارها على الشراكة بدلاً من التفرد في إدارة وتوجيه التفاعلات الدولية.

كما ان شدة التأثير الذي تمارسه القوى العالمية في التوازنات الجيواستراتيجية يختلف تبعاً لتباين امتلاكها لإمكانات القوة الملموسة وغير الملموسة وتوظيف قدراتها وإنتاج التأثير اللازم لضبط حركة التوازنات، فالبعض من تلك القوى تمتلك قدرات عسكرية هائلة كالولايات المتحدة وروسيا، وهنالك قوى تحتوي على قدرات اقتصادية متفوقة كالصين واليابان والمانيا، فضلاً عن القوى الأخرى، الأمر الذي يجعل مكانتها العالمية ومستوى تأثير استراتيجياتها واداؤها الدولي متفاوتاً.[6] وعلى الرغم من إن التأثير الدولي الفاعل لم يعد يشترط على الدول التكامل في امتلاكهم عناصر القوة لتحريك التوازنات الجيواستراتيجية العالمية بما يحقق أهدافهم ويقربهم من مصالحهم، إلا إن الواقع يؤشر بان معظم القوى العالمية تتجه نحو إجراء موازنة مقبولة بين عناصر القوة التي تمتلكها لإخراج التأثير المطلوب والمتلائم مع أهدافها وطبيعة التوازنات القائمة، سعياً لتغيير تلك التوازنات أو الإبقاء عليها.[7] وفي هذا الصدد يشير أستاذ العلاقات الدولية مارسيل ميرل **Marcel Miller** بالقول "إن عدم تساوي أو تكافؤ الدول في المعطيات المادية يجعل تأثيرها متبايناً في العلاقات الدولية وفي حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، وان معرفة تأثير كل دولة في التوازنات القائمة تتطلب دراسة العوامل الداخلية والخارجية كافة لهذه الدول، ثم يذهب إلى انه كلما ازدادت قدرة الدولة على التدخل في تفاعلات السياسة الدولية، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، كلما زاد تأثيرها في التوازنات العالمية سلباً أو إيجاباً، او كلما تقلصت قدرة الدولة عن التدخل وضعف تأثيرها في تلك التوازنات. [8]

اولاً: ماهية التوازن الجيواستراتيجي العالمي

لقد اثار معنى التوازن الجيواستراتيجي جدلاً واسعاً في العلاقات الدولية والدراسات الجيوبولتيكية لسعت نماذجه وتطبيقاته الجزئية، وقد تم تحديده بطرق مبهمة وربطه بما

تمتلكه الدول من مقومات القوة فقط. ويدل استخدام هذا المفهوم بطريقة موضوعية أو وصفية على توزيع القوة والقدرات ومستوى التأثير والنفوذ بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، كما انه يدل على حالة لا تتفوق فيها دولة على اخرى (حالة التعادل) من جهة، وهو يربط ما بين التوظيف والاداء الاستراتيجي والمصالح والاهداف من جهة اخرى، وفي حالة وجود نقص في احدى العناصر (حالة اختلال التوازن) يتعين على الدول المتضررة من ميزان القوى ان تدخل في علاقة شراكة او تحالف بعضها مع بعض ضد الدولة المهيمنة، أو ان تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتدٍ. كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن. وتستدعي سياسة توازن القوى أن تحد اي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة ،لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولد لدى الدول الاخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية تجاهها.[9]

ومن هنا نرى أن هناك علاقة واضحة بين القوة والتوازن، فالقوة بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية ككل وذلك نتيجة لغياب المجتمع الدولي الحقيقي ولكون المجموعة الدولية المتنافسة تتصرف بناء على ما تملكه من إمكانات مادية وعسكرية وليس من منطلقات قانونية وأخلاقية، الأمر الذي جعل من القوة القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وتفسر هذه الحقيقة بالقول أن الدولة في جريها وراء مصالحها الوطنية تعتمد على المصادر المتاحة لها لإرغام الدول الأخرى أو إقناعها في مناطق توجد فيها مصالح الجميع، [10] الأمر الذي يدفع للإقرار بان العلاقات الدولية ما هي إلا علاقات تأثير وتأثر تمثل القوة محور ارتكازها، والسمة المشتركة التي تؤطر او تحدد شكل التوازنات العالمية.[11].

ويعرف التوازن الجيواستراتيجي العالمي، بأنه "التعادل النسبي المتكافئ في الإمكانيات وجميع عناصر القوة البنائية والسلوكية والقيمية (الملموسة وغير الملموسة) التي تحتوي عليها القوى العالمية والقوى المتحالفة معها، ضمن النطاق الجيو–عالمي، وما تمارسه من سلوك فاعل أو أداء استراتيجي عالمي، فضلاً عما تهيمن عليه من مناطق حيوية جيواستراتيجية (مناطق نفوذ)، وما ينتج عن كل ذلك من آليات عمل وتأثير فاعل يسهم في ضبط سلوك القوى الأخرى والحفاظ على الاستقرار الدولي، كظاهرة الاعتماد الاقتصادي

والمؤسسات الدولية والعولمة والشراكات الإستراتيجية المتعددة.. الخ وفي جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في سبيل ضبط حركة التوازنات العالمية".[12]

وتؤدي القوى العظمى دوراً رئيساً في أنظمة التوازن تبعاً لقواها العسكرية والاقتصادية المتفوقة وسيطرتها على مفاتيح التكنولوجيا. لذلك تسعى دائماً أي دولة مسيطرة أو مهيمنة لتبرير موقفها سواء من خلال توفير بعض الخدمات للدول المساندة لها (كنظام اقتصادي مفيد أو توفير ألأمن الدولي) أو لأنها تعتنق مجموعة من القيم المشتركة مع دول أخرى، وتحصد القوى العظمى حصصاً غير متساوية من المكاسب يؤثر في حركة وشكل التوازنات. فغالباً ما تكون التوازنات الجيواستراتيجية العالمية لعبة تمارسها القوى العالمية لمنع دول أخرى أو مجموعة من الدول في تحقيق أهدافها في الهيمنة على التفاعلات الدولية، في حين تكون الدول الضعيفة ضحية لاستراتيجيات القوى المهيمنة، وبدون أي شك فان التوازنات المختلة تكون مرفوضة من قبل القوى التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن كلياً أو جزئياً لأجل أن تكون التوازنات المستقبلية فاعلة وديناميكية وتضمن استقراراً أوسع وعلاقات قوى مشتركة ومتوازنة مع الضغوط المضادة.[13] وبذلك، فان التوازن يصبح محصلة فعل إدراكي هادف لتوظيف الإمكانات والقدرات، بما يحقق عناصر حث مستديمة أو قوى دافعة باتجاه تقاسم الأدوار وتدعيم فرص البقاء وتحقيق الأهداف، وهكذا يبدو التوازن كفعل وكمعطى يتمثل بالإستراتيجية العليا لمجمل السياسات والاستراتيجيات الهادفة التي تتوحد في متغير حالة التوازن المطلوب تحقيقها.[14]

ومن هنا فانه يوجد مجموعة من المحددات الدولية التي تتحكم بحركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية وصيرورتها ومن أهمها ما يأتي:-[15]

1- طبيعة بنية النظام الدولي.

2- أهداف ومصالح القوى العالمية وما تحتوي عليه تلك القوى من عناصر القوة والقدرة.

3- الاعتماد الاقتصادي المتبادل في الشؤون العالمية.

4- نوعية التهديدات والمتغيرات التي تواجه المجتمع الدولي، وإدراك القوى العالمية لتلك التهديدات وأثرها على التوازن العالمي، فضلاً عن مدى استفادة الدول من الفرص التي توفرها.

5- نوعية التحالفات والشراكات الدولية، وهل هي قائمة على أساس التعاون أم التنافس والصراع.

وفي سياق الحديث عن الفاعلون الجدد وإثرهم في التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، يقول الباحث الأمريكي جون أي ترنت (J.E.Trent) " إن العالم اليوم يعرف فاعلون جدد يمارسون تأثيراً متزايداً في السياسات العالمية التي لم تعد مجرد لعبة بين الدولة، وهي على السياسة فقط، وإنما تتعدى إلى المال والدين والأيديولوجيا والفقر والصحة ..الخ، وعالمنا المعاصر لا يوجد فيه حكومات وطنية وغير وطنية، لكن هناك العديد من المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية ومنظمات بين الحكومات، فضلاً عن المجموعات الموجودة تحت الدول كالقضاة والبيروقراطيين وأصحاب البنوك وجماعات الضغط من دون نسيان التنظيمات المسلحة وتجار الحروب". [16] وبذلك أصبحت التوازنات العالمية متأثرة بأدوار المنظمات والمؤسسات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن الشركات فوق القومية، وعلى الرغم من إن ادوار تلك المنظمات والمؤسسات الدولية من آليات ووسائل وما ترتكز إليه من قواعد القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات التي تتفق الدول الأعضاء على الالتزام بها وتضمن تطبيقها لتحقيق الاستقرار للنظام الدولي والتوازن في جميع ميادين العلاقات الدولية.[17]

ثانياً: البيئة الجيوبولتيكية للتوازنات الدولية

إن البيئة الجيوبولتيكية الداخلية للقوى العالمية لها دور كبير وواسع في اداؤها المؤثرة في حركة التوازنات. وبذلك فان عملية تحليل البيئة الداخلية له أهمية خاصة نظراً لما تحققه من تحديد للإمكانيات المتوفرة لدى الدول سواء كانت مادية أم معنوية، وهي تحدد مناطق القوة ومناطق الضعف في الدولة، ما يساعدها في معرفة مكانتها العالمية، فضلاً عن معرفة كيفية إستغلال نقاط القوة المتوفرة في البيئة الجيوبولتيكية، كما يساعد في تجنبها للمخاطر والتهديدات المتوقعة.

وهكذا فان الدول التي تسعى لان تكون مؤثر وفاعل في بيئة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية تركز على استثمار ما تحتوي عليه بيئتها الداخلية على عناصر القوة وتنمية قدراتها فضلاً عن حسن توظيفها بما يمكنها من تجاوز نقاط ضعفها، بما يعزز مكانتها في اطار حركة التوازنات. ويمكننا القول، ان القوة رغم شموليتها كظاهرة متعددة الانواع، بناءً على تعدد

عناصرها واختلاف طبيعة كل منها عن الاخر فضلاً عن تعدد انماط السلوك المرتكزة على هذه العناصر، فسلوك الدول المرتكز على القوة الاقتصادية يختلف عن ذلك الذي يرتكز على القوة التكنولوجية، وهكذا القياس على الانواع الاخرى للقوة وحسب أهميتها، وذلك بحسب طبيعة وتأثير تلك الانواع والمتغيرات التي تتفاعل معها.

وبذلك فأن التوازنات الجيواستراتيجية العالمية لم تعد تقوم بالأساس على القوة العسكرية، فعناصر القوة الدولية الاقتصادية والثقافية والعلمية التكنولوجية دخلت وبقوة إلى حسابات تلك الموازين، لكننا يجب ألا ننسى، أيضاً، أن القوة النووية، كانت وسوف تظل، أحد أهم عناصر القوة العسكرية والمدنية في عالم اليوم وفي المستقبل، [18] وعلى الرغم من أن العناصر التقليدية للقوة ما زالت تحظى بأ، فإن حقائق العولمة والعالم الرقمي المميز للقرن الحادي والعشرين قدم أبعاداً جديدة للقوة تسمح للدول بالتنافس على مكانة القوى العظمى، ومن أهم هذه الأبعاد الجديدة طبيعة القوة الناعمة،[19] وعولمة الاقتصاد، والابتكار, والتكنولوجيا النووية لم يعد تأثيرها يتوقف على عنصر السلاح، وإنما هو يمتد إلى مجالات أخرى بالغة الأهمية. ومعنى ذلك أن الحرص على التطور التكنولوجي في المجال النووي هو أحد أهم عناصر القوة العلمية التكنولوجية، وجزء من القوة القومية الشاملة، ومن ثم فإن استمرار التقدم في تلك المجالات يسهم في تحديد وضع الدولة وترتيبها على التوازن العالمي.. كما ان قياس قدرة الدول على تحقيق مصالحها وصياغة الأحداث من خلال هذه الأبعاد الجديدة والبديلة للقوة ستكون عاملا حاسما في إدراك طبيعة التوازنات وشكل النظام الدولي القادم.[20]

ثالثاً: البيئة الجيواستراتيجية للتوازنات الدولية

البيئة الجيواستراتيجية للدولة هي البيئة التي تقع خارج حدودها وخارج نطاق سيطرتها ورقابتها، التي تتطلع للهيمنة عليها سعياً للتأثير في زيادة قدراتها وتعزيز مكانتها، وتتمثل عوامل هذه البيئة بعوامل البيئة الجيوإقتصادية، وعوامل البيئة الإجتماعية والثقافية، وعوامل البيئة التكنولوجية، وعوامل البيئة الجيوسياسية، وتؤدي البيئة الدولية والعالمية ومتغيراتها دوراً مهماً ومؤثراً في حركة التوازنات بسبب قدرتها على إتاحة الفرص وخلق التهديدات في الوقت نفسه وبما ان البيئة الجيواستراتيجية الدولية تنطوي على العديد من الفرص والتهديدات فان

القوى العالمية تسعى الى استثمارها والاستفادة منها كفرص لتوجهها ضد الطرف الاخر من التوازن الذي يستلمها كتهديد لمصالحه واهدافه، ومن اهم عناصر هذه البيئة ما يأتي:

اولاً– العناصر الجيوسياسية: هي العوامل التي تنطوي عليها التفاعلات السياسية والنفوذ المرتكز على التأثير السياسي بين القوى العالمية، ومن اهم عناصرها:

1. بناء التحالفات والتألفات الدولية: إن إقامة بناء من التحالفات الدولية والتحالفات المضادة والمستمرة ضمن حالة السيولة والديناميكية التي تلجأ اليها الدول حتى يمكنها أن تستجيب لظروف الواقع الدولي الذي تخلقه تذبذبات القوة وتقلباتها لدى تلك الأطراف بعضها أو كلها التي يعتمد عليها صنع التوازن فمؤشرات التوازن الدولي هي التي تتحكم بحركة الدخول والخروج من تلك المحالفات وتحدد الأسلوب التي يتم به إعادة صياغتها وتشكيلها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق هدف التوازن بشكل فعال. (21)

2. المشاركة الواسعة في افتعال او حل الازمات الدولية: غالباً ما تنشأ الازمات الدولية عندما يكون هنالك صراع وتنافس حول الاقاليم ذات الميزة الاستراتيجية التي تسعى تلك القوى من خلال السيطرة عليها لزيادة قدراتها وتعزيز مكانتها ضمن قوى التوازن، فتلجأ الى المشاركة في حل تلك الازمات او الى افتعال ازمات اضافية لتعقيد المواقف او ارباك او اشغال القوى المنافسة.

3. نشر الافكار والقيم عالمياً: إذ إن القوى العالمية تسعى دائماً الى استخدام اليات نشر افكارها وقيمها عالمياً كجزء من قوتها الناعمة بهدف تعزيز موقفها الدولي وكسب المزيد من الحلفاء او تحيد العديد من القوى المتوقع ان تكون معادية. وهو ما تقوم به الولايات المتحدة عبر الترويج للديمقراطية الى حد فرضها بالقوة، بهدف تحقيق غايات اخرى وقد تتعارض مع مبادئ الديمقراطية.(22)

ثانياً– العناصر الجيواقتصادية: هي الاليات والعوامل المؤثرة في التوازن الاقتصادي العالمي التي تمثل اهداف للدول في سبيل تحقيق التوازن او ادامة التفوق، ومن اهمها: (23)

1. تشكيل الشراكات الاستراتيجية والتجمعات الجيو اقتصادية: تعمل القوى التي تسعى الى استعادة التوازن نحو تشكيل الشراكات واستثمارها بهدف التأثير في القوى

الاخرى واضعافها او منعها من استغلال مصالحهم، كروسيا والصين اللتين شكلتا مجموعة شنغهاي وتكتل دول البريكس.[24]

2. **اقامة مناطق التجارة الحرة والاتحادات التجارية والاقتصادية: تعمد القوى العالمية الى السيطرة او فرض نفوذها على المناطق الاقاليم المحيطة بها، وربطها بسياستها واستراتيجياتها، وهكذا فان روسيا وبعد استعادة قوتها لجأت الى فرض نفوذها على الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي عبر اقامة شراكات تجارية كالاتحاد الاوراسي.[25]**

3. **توسيع السيطرة على المناطق الحيوية (الاقاليم الجيواستراتيجية): ضمن اطر التنافس في حركة التوازنات الجيواستراتيجية تسعى القوى الى توسيع مديات نفوذها بهدف كسب التفوق.**

4. **التحكم بسوق الطاقة والهيمنة على خطوط امدادها: تحتاج القوى العالمية ضمن اطار التوازن الى استخدام الطاقة لتنمية قوتها وقد تعمد الى استخدام القوة لضمان تدفق الطاقة، ويرى خبراء في أمن الطاقة، مثل جيمس راسيل ودانيال موزان، في تفسيرهم لـ"عسكرة موارد الطاقة"، أن أسواق الطاقة الدولية دائما ما تكون مدعومة بشكل غير مباشر بالقوات المسلحة للقوى الكبرى.[26]**

ثالثاً– العناصر الجيوعسكرية: هي العناصر التي تشكل المرتكز الاساسي في حركة التوازنات فضلاً عن بقية العناصر الاخرى، نظراً لما توفره من قدرة لردع احد اطراف التوازن او استخدام القوة ضده في حال تطلب الامر ذلك، ومن اهمها:[27]

1. **الدخول في احلاف عسكرية وتوفير الدعم والحماية للحلفاء: دائماً ما تكون القوى العالمية مرتبطة بأحلاف امنية للدفاع عن حلفائها، فالولايات المتحدة وخصوصاً بعد احداث 11 ايلول 2001 العديد من الاحلاف الامنية بهدف اقامة القواعد العسكرية وتوفير الدعم الاستخباراتي واللوجستي لقواتها المنتشرة حول العالم.**

2. **نشر قواتها العسكرية في اقاليم العالم ذات الاهمية الحيوية واقامة منظومات دفاعية متقدمة في اقاليم حلفائها بهدف تحقيق اهداف هجومية ودفاعية ضد التهديدات المحتملة.**

3. اقامة المناورات العسكرية: تعد عملية اقامة المناورات العسكرية بيئة مناسبة لإظهار القوة والقدرات العسكرية التي تمتلكها القوى الفاعلة بهدف اثبات مصداقية الردع واظهار التهديد للطرف المقابل في سبيل التأثير به.

4. اكتساب القدرات والتكنولوجيا النووية والدخول في سباق تسلح: تعد عملية اكتساب القدرات التكنولوجيا هدف لاكتساب المعرفة ووسيلة لرفد القوة الشاملة للدولة في الوقت نفسه، وذلك ما يدفع القوى للدخول في سباق تسلح لتحديث قدراتها وتطوير بنيتها.

المحور الثاني: الازمة السورية والتوازنات العالمية

اكتسبت الازمة السورية[28] تدريجياً أهمية خاصة وقصوى ضمن نطاق إقليم الشرق الأوسط كما العالم بأسره. ولم يعد بإمكان أحد أن يتجاهل هذه القضية المتفاقمة وانعكاساتها على مجمل المعطيات والمستجدات ذات الصلة بالتوازنات الجيواستراتيجية العالمية ، بهذا المعنى، تمثل الازمة السورية، أو بمعنى أصح الحرب على سوريا، نقطة تحول في بنية النفوذ داخل هذه المنظومة العالمية سواء من ناحية التغيير في سلوكيات العديد من القوى العالمية أو الكبرى أو العظمى، وكذلك الخطاب السياسي لبعضها وأداء دبلوماسييها ومواقف قادتها، أو حتى لناحية التغيير في صلب عملية بناء النظام الدولي وكيفية عمل مؤسساته واستقرار معادلة القوة أو التوازن فيه بمعنى إعادة صياغة بنيانه وتنظيم فعالياته كما تحديد فاعليه الدوليين الرئيسيين ومدى تأثيرهم في حركة التوازنات.

اولاً: الاهمية الجيوستراتيجية لسوريا

تقع سوريا في غرب اسيا وتطل على البحر الابيض المتوسط وتجاور كل من لبنان وتركيا والعراق و(اسرائيل) والاردن وقد ارتبطت اهمية سوريا السياسية والاقتصادية طوال تاريخها بموقعها الجيوسياسي في ملتقى القارات والثقافات حيث كان محوراً للتجارة العالمية من ايام طريق الحرير وانتهاءا بالسيطرة البريطانية التي سخرت نهر الفرات كطريق محتمل للوصل بين البحر المتوسط والخليج العربي.[29]، وقد تضاعفت اهمية سوريا على مر الحقب والتغيرات الحاصلة في مراكز القوى من حولها سواء كان ذلك بقيام دولة (اسرائيل) او انشاء حلف بغداد ام الحروب التي شهدتها المنطقة،[30] وانتهاءا بالاحداث التي ضربت الدول العربية بعد العام (2011) واخرها ظهور الحركات الارهابية كـ(الدولة الاسلامية) في العراق والشام

(داعش) وبهذا الصدد يؤكد "مايكل سواين"، الخبير في شؤون السياسة العسكرية والأمنية في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، "إن "اللعبة الكبرى" تدور اليوم في سورية بين محورين، يضم الأول كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا والسعودية وقطر، أما الثاني فيتألف من روسيا والصين وإيران، إن هذه الاصطفافات تبرهن على صحة المقولة الاتية "لقد أصبح البحر المتوسط اليوم امتداداً للصراع والتنافس الدوليين بهدف السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسة الآسيوية– القوقازية"، كما أن "إسرائيل" تشارك أيضاً في هذه اللعبة ولا تقتصر أهدافها على تحييد سورية وعزلها عن إيران، بل تمتد إلى موضوع الغاز الطبيعي الموجود في المتوسط الذي تريد حصةً منه.[31]

ثانياً: الاداء الإستراتيجي الامريكي تجاه الازمة السورية

لقد زاد من حدة هذا الموقف الغربي، وتحديداً الأمريكي، التعويل على سوريا، ومن قبلها ليبيا، بهدف كسب معركة النفوذ من أجل إرساء توازن جديد يعوض الخسائر التي منيت بها الدول التي كانت متعاطفة مع النفوذ الغربي، وتحديداً مصر وتونس، إذ تمثل الاستقلالية التي تبديها الدولتان، والسيطرة على صنع القرار السياسي، معضلة أساسية للولايات المتحدة، لذا فإن سقوط النظام السوري يمكن أن يسد الهوة التي نجمت عن سقوط الحكومات الموالية للغرب، وأوجدت تداعيات ظاهرة بمعادلة التوازن في الشرق الأوسط، وبذلك باتت الإدارة الأمريكية تسعى لتحويل المعادلة الثورية السورية لمعادلة صفرية بالنسبة لإيران، إذ إن انهيار النظام السوري يجب أن يفضى لخسارة إيرانية خالصة داخل معادلة النفوذ بالشرق الأوسط.[32] ومما لا شك فيه، أن ما يحدث في سورية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الدولية، فالقوى العالمية تستعد لوضع توازن دولي جديد، والشرق الأوسط يهدد بانفجار أزمات أكثر من داخله، ولدى الروس شكوك قوية في أن تيارات غربية تحاول استخدام قوى الإسلام السياسي العربية لتهديد الاستقرار في روسيا، وسنقوم هنا بإلقاء الضوء على مصالح واستراتيجيات القوى العالمية المتنافسة في سورية والمتمثل بالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وحلفائهم الصغار مقابل روسيا والصين.[33]

وتمحور الاستراتيجية الامريكية حول العديد من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها في سوريا، كما يشر الخبير الاقتصادي الروسي ڤالنتين كاتاسونوڤ الى ان الولايات المتحدة تسعى من خلال الازمة السورية الى تحقيق العديد من الاهداف اهمها ما يأتي:– [34]

1. خلق فوضى منظمة بهدف الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وتزويد الولايات المتحدة بموارد الطاقة.
2. حماية مصالح الحليف الأمريكي الأول إسرائيل، فضلاً عن دول الخليج.
3. تمكين الولايات المتحدة من السيطرة بشكل أكثر فعالية على الصين والبلدان الأوروبية، التي تعتمد على موارد الطاقة القادمة من الشرق الأوسط.
4. احتلال سوريا بهدف التحرك نحو تدمير إيران.
5. تحريك الاقتصاد الأمريكي الراكد من خلال الإنفاق العسكري، وتأمين العقود للصناعة الدفاعية الأمريكية.

كما يقتضي الادراك الامريكي إخراج الدول المنتجة للنفط من دائرة النفوذ الروسي ومحاولة احتواء التحركات الصينية التي تستهدف زيادة نفوذها ووجودها في هذه المنطقة وتندرج الرؤية الامريكية في هذا الشأن في اطار مساعي الولايات المتحدة لبناء نسيج من التحالفات التي توفر لها الاستغلال الامثل للطاقة التي تستحوذ عليها هذه المنطقة وضمان تدفق إمدادات الطاقة الى الأسواق العالمية دون أي تأثير وبانسيابية عالية مما يوفر للولايات المتحدة امكانية التحكم والمناورة في موضوع الطاقة المستقبلية.[35]

وقد انطلقت الإستراتيجية الأمريكية نحو انتهاج مجموعة من السياسات تجاه سوريا منذ اندلا ع الاحداث السورية في آذار 2011، ومن هذه السياسات ما يأتي:- [36]

1. الدعوة للتحول السياسي، اذ دعت الولايات المتحدة في البداية وباستمرار نحو التحول الديمقراطي في البلاد، وأعلن أوباما أن الولايات المتحدة ستدعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية عادلة تتسع لكل السوريين.
2. تقديم المساعدات، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية في 11 آب 2012 أنها خصصت 82 مليون دولار خلال السنة المالية 2012 لدعم الاحتياجات الإنسانية في سوريا وما يجاورها من بلدان، كذلك أعلنت في العام نفسه عن تقديمها لمجموعات المعارضة السورية السلمية مساعدات غير قتالية، مثل المستلزمات الطبية، ونظارات الرؤية الليلية، ومعدات الاتصالات، ووفقاً لأحد التقارير أشار أن هذه المساعدات تشمل

أدوات للتحايل على رقابة النظام السوري للإنترنت مثل بعض البرمجيات مجهولة الهوية، والهواتف المرتبطة بالأقمار الصناعية.

3. التعاون ألاستخباراتي، وفقاً لتقارير صحفية أفادت أن ضباط الاستخبارات الأمريكية يساعدون في تنسيق جهود مقدمي المساعدات القتالية إلى العناصر المسلحة في المعارضة السورية الغير مرتبطة بتنظيمات إرهابية، كما أن الاستخبارات الأمريكية بالتزامن مع حكومات أخرى أجنبية تساعد في تطوير المعارضة لوجيستياً من أجل توجيه إمدادات إلى داخل سوريا.

4. عدم التدخل المباشر، والاكتفاء بالضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية. ومع حلول شهر كانون الأول **2011**، كانت رزمة العقوبات الاقتصادية الأميركية والأوروبية والعربية– التركية ضد سورية قد استكملت حلقاتها، وأصبحت سارية في سياق وصلت فيه الأزمة السورية وهي–أساسا مأزق النظام السوري الذي وصل إلى أعلى درجات تعقدها واحتقانها الداخلي والخارجي الدولي والإقليمي من النواحي كافة، ويتكامل أثر هذه العقوبات مع الأثر التراكمي للعقوبات الأميركية السابقة التي اتخذت مبكرا في عام **1980** على خلفية تصنيف سورية في فئة الدول " الداعمة للإرهاب"، وفي عام **2006**على خلفية تداعيات عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، فإن العقوبات الجديدة التي شرع في اتخاذها منذ– نيسان **2011** جاءت تحت عنوان معاقبة النظام السوري على قيامه بعمليات العنف المفرط ضد المتظاهرين، ومن أجل الحد من مصادر تمويله لتلك العمليات، ولتحصيل عوائد جيوبوليتيكية على المدى–الأبعد في مرحلة ما بعد تغيير النظام أو وهنه الشديد، أو انهياره.[37]

وتعد سوريا وفقاً للإستراتيجية الأمريكية جزءً حساساً من خطة محاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين الوصول للمياه الدافئة، لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه – التّي تمثل دفاعات متقدمة للأمن القومي الروسي– تعد مطلب أمريكي ملّح، فضلاً عن ذلك فإنّ سوريا اليوم تعّد دولة إرتكازية "**pivotal states**"على حد تعبير البروفيسور بول كينيدي في إحدى مقالاته عن الإستراتيجية الأمريكية –إلى جانب جورجيا في القوقاز – لذا فأهمية المنطقتين بالنسبة للطرفين يجعل منهما منطقتي تصادم جيواستراتيجي، فهل سيحدث في سوريا ما حدث في القوقاز؟.[38] ومن هنا حاولت الولايات المتحدة وفرنسا

توحيد صفوف المعارضة السورية في جبهة واحدة من أجل التعجيل بخيار سقوط النظام، ولتكون تلك الجبهة هدفا للدعم والمساندة الدولية، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب عدم تماسك المجلس الوطني السوري خارجيا، وعجزه عن إيجاد نقاط ارتكاز له بالداخل السوري، واتضح تعثر ذلك التوجه الأمريكي الغربي في أول مؤتمر لأصدقاء سوريا الذي استضافته تونس في 24 شباط 2012، الذي أخفق في بلورة إجماع خارجي حول الأزمة، أو نزع الشرعية عن النظام السوري، أو الاتفاق على تسليح المعارضة بالداخل.[39]

وأصبحت مهمة تحويل سورية إلى بلد تابع للمحور الامريكي–الأطلسي، تنصب على رأس أولوياته الولايات المتحدة وحلف الاطلسي، ليس فقط لإضعاف وترويض محور الممانعة الذي يتألف من إيران ولبنان (حزب الله) وسورية وحركة حماس، بل سيتجاوزه إلى السيطرة على ممرات الطاقة والثروات النفطية والغازية في شرق البحر المتوسط، ومن ثم إعادة توجيهها لخدمة مصالح "إسرائيل" وحلف الأطلسي، إضافةً لفسح المجال أمام إقامة جسر بري بين تركيا و"إسرائيل"، الأمر الذي سيحرم إيران من التعاون مع حلفائها في فلسطين ولبنان، حينها، سيتحول البحر المتوسط إلى ما يشبه "بحيرة" تغصّ بأساطيل الحلف، وبالنتيجة سيؤدي إلى جعل الطرق الشمالية والجنوبية لنقل الطاقة ستصبح خاضعة لسلطة الحلفاء الأطلسيين وبذلك حرمان روسيا والصين من العمل والاستثمار فيها.[40]

ثالثاً: الأداء الاستراتيجي الروسي تجاه الأزمة

انطلقت الاستراتيجية الروسية من الحفاظ على النظام السوري الراعي لمصالحها والحفاظ على نظام الأقلية بوجه الأكثرية مما دفعها للإعلان بأنها حامية للأقليات في الشرق، لان هذا النظام يؤمن لها موطئ قدم في الشرق الأوسط من خلال وجودها العسكري في قاعدة طرطوس السورية التي تعد مركزاً جيواستراتيجي للقوات الروسية في المنطقة ما يوفر لها استمرار تحقق مصالحها وتنمية مركزها اقتصادياً في ظل الاكتشافات الهائلة للثروة النفطية والغاز في ساحل المتوسط.[41] وترى روسيا ان سورية هي اهم منطقة في البحر المتوسط لان خروجها من هذه المياه تكون قد غادرت الشرق الاوسط كله بعد أن خرجت من ليبيا والعراق، وما يثبت اهمية هذه المنطقة هو وجود القوة البحرية "الاسطول الروسي" امام الساحل السوري مقابل وجود الاسطول الامريكي السادس وبعض سفن الاسطولين الفرنسي والبريطاني في عرض المتوسط وامام السواحل الليبية.[42] وقد اكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالقول

"أن لروسيا مصالح في منطقة البحر الابيض المتوسط، ترتبط بضمان أمنها القومي". وذكر بوتين، خلال احدى زياراته لمقر قيادة القوات المسلحة الروسية، "إن هذه منطقة استراتيجية مهمة، ولدينا فيها مصالحنا المرتبطة بضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية"، وأضاف:" لذلك بالذات تنوي روسيا خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط"، مشيراً إلى "أن إعادة المرابطة الدائمة لسفن الأسطول الحربي الروسي في البحر الأبيض المتوسط ليست علامة لقعقعة بالسلاح، لقد عملنا الكثير بمشاركة الشركاء، ومن بينهم شركاء من الدول الاعضاء في حلف الاطلسي، في ما يخص التصدي لتهديدات المنظمات الارهابية". من جهته، أشار الجنرال الروسي سيرغي شويغو الى ان مرابطة سفن الاسطول الحربي الروسي في المتوسط هي " للمحافظة على التوازن الاستراتيجي ومراقبة الأجواء ولحماية مصالح روسيا الاتحادية في تلك المنطقة الملتهبة"، مشيراً إلى أن "كل شيء يجري تحت اشراف هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية".[43]

رابعاً: الاهمية الجيوستراتيجية لسوريا في الادراك الروسي

ينبع الفكر الاستراتيجي الروسي من ادراك شامل لسوريا واهميتها بالنسبة لمكانة الروسية في اطر التوازنات العالمية، فهي ترتبط معها بمصالح واهداف واسعة تنطوي ضمن مجالات متعددة وتتمثل بما يأتي:

1. المصالح التجارية: تسعى روسيا وراء تحقيق مصالحها التجارية اذ شكل سقوط النظام الليبي خسارة الكرملين نحو 4 مليارات دولار، كما تعد سوريا هي احدى الدول المهمة في مجال استيراد الاسلحة الروسية وهو ما يعزز من نمو الاقتصاد الروسي، ويشار الى ان سوريا تعاقدت مع روسيا على شراء الاسلحة في العديد من الصفقات ، ومنها شراء ثمان مقاتلات اعتراضية طراز ميغ 31 "MIG31"، وبحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام شكلت روسيا 78% من مشتريات سوريا للأسلحة بين عامي 2007 و 2012، ووفقاً لمركز ابحاث الكونغرس تعد روسيا الان ثاني اكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة، فضلاً عن العقود الاستثمارية التي حصلت عليها الشركات الروسية التي تبلغ اكثر من 20 مليار دولار في سوريا، كما قدمت روسيا قروض ضخمة لمنع النظام السوري من الافلاس والانهيار. كما إن خسارة روسيا للنظام السوري، يؤدي الى إضعاف روسيا مالياً من خلال شحن الغاز القطري

والنفط الخليجي عبر سوريا إلى أوروبا لتقليل أو إلغاء الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، ولذلك دخلت شركة "غاز بروم" بقوة في مناقصات الغاز في إسرائيل وقبرص ولبنان، ومدّت روسيا خط ائتمان إلى قبرص العضو في الاتحاد الأوروبي بـ 5 مليارات يورو.

2. التحالف العسكري: لقد تطوّرت العلاقات بين الطرفين إلى درجة الشراكة، خاصة عندما بدأت التفاعلات بينهما تصِل إلى الناحية العسكرية، من خلال الاتفاق على صفقات نُظُم دفاع جوّي متطورة وتحديث للدبّابات السورية، فضلاً عن الحصول على غوّاصات روسية، مع منح روسيا تسهيلات لأسطولها في طرطوس واللاذقية، ومنح شركات النفط الروسية امتيازات للعمل في أراضي سوريا، وتؤكد روسيا أن ما تسميه التعاون العسكري التقني مع سوريا، لا يخلّ بموازين القِوى في المنطقة، فلديها مصالح محدّدة تعمل على تحقيقها، ورسائل معيّنة ترغب في إرسالها إلى من يُحاولون تهديد أمنها.[44]

3. الطاقة: وبعد اكتشافات الغاز في ساحل البحر المتوسط، تم التوقيع على اتفاق بين روسيا وسوريا يسمح بالتنقيب والحفر في منطقة قبالة الساحل السوري، وإذا تم اكتشاف النفط أو الغاز الطبيعي، فإن المجموعة الروسية "سيوزنفتاغاز" التي تسيطر عليها روسيا سوف تمتلك حصة مسيطرة لمدة خمسة وعشرين عاماً، وقالت وكالة الأنباء السورية إن "سيوزنفتاغاز" سوف تستثمر 15 مليون دولار لتغطية تكاليف الدراسات المسحية و 75 مليون دولار أخرى لأعمال الحفر الأولية، وتفيد التقارير بأن الاتفاقية الجديدة بين روسيا وسوريا تتعلق بمنطقة تبلغ مساحتها 845 ميلاً بحرياً مربعاً وهي جزء من منطقة "البلوك 2" الأكبر، التي تقع تقريباً بين مينائي بانياس وطرطوس السوريين.[45]

4. المكانة الدولية: منذ العام 2000سعى الرئيس بوتين الى استعادة مكانة روسيا كـ قوى عظمى مجسداً سياستها ضد الولايات المتحدة في شكل لعبة محصلتها صفر من اجل وضع روسيا بعدّها موازناً جيواستراتيجي عالمي للغرب. وقد وفر الملف السوري للرئيس بوتين الفرصة ليقول لناخبيه وللغرب والعالم، إن روسيا عادت إلى موقعها كقوة عظمى وينبغي التعامل معها على هذا الأساس.[46]

5. مواجهة الارهاب ودفعه عن مناطق نفوذها: كما إن الإستراتيجية الروسية الجديدة التي تقوم على ضرب الإرهاب في مناطقها، تعلن بانها تخوض الحرب في سورية ضد الإرهاب ولن تسمح بانتصاره فيها، لان انتصاره يعني تمدد تلك التهديدات نحو نفوذها الطبيعي والتاريخي في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ومن ثم فان الملف السوري وقع أسير حرب المصالح الروسية– الأميركية، ويحاول الطرفان تسجيل النقاط فيما بينهما في إطار حل كل الملفات العالقة، الذي سيمكن روسيا من عودتها إلى اداء دور كبير في حركة التوازنات.(47)

6. الرد على دعم الغرب للمعارضة الروسية: ويشار إلى إن السبب الكامنة وراء الفيتو الروسي في مجلس الأمن هو اعتراض الرئيس بوتين للتدخل الغربي في بلده، وذلك بسبب الدعم الغربي ومن الولايات المتحدة تحديداً للمعارضة الروسية، فقد أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة عن خيبة أملها حيال رفض السلطات الروسية ترشيح المعارض "غريغوري" للانتخابات الرئاسية. وقد كان لنقض قرارات مجلس الأمن تأثيراً كبيراً في زيادة شعبية الرئيس بوتن ووجد دعما من غالبية الشعب الروسي إذ خرجت مظاهرات كبرى في روسيا أظهرت تقدم القوى المؤيدة لبوتن، ومن المعارضة البرلمانية تؤيد ذلك بل أن بعضها يدعو الرئيس ليكون أكثر حزماً في وجه المخططات الغربية.(48) ويؤكد هنري كيسنجر ذلك في حديثه عن الازمة الاوكرانية إذ قال في تلفزيون سي إن إن "أن الاضطرابات التي تشهدها أوكرانيا للشهر الثاني على التوالي وقضية تغيير النظام تجعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكثر ريبة ولا سيما وأنها تتزامن مع قرب انطلاق أوليمبياد "سوتشي" الشتوية. وقال كسينجر "أعتقد أن ما يراه بوتين في العاصمة الأوكرانية كييف هو تجربة لما نريده أن يحدث في روسيا".(49)

7. التخوف من قيام حكومات اسلامية متطرفة: ومن بين العوامل الأكثر أهمية لروسيا، وهو أنها تخشى من بروز حكومات إسلامية تهدد النفوذ الروسي، خصوصا في سوريا، وغيرها من الدول العربية منذ بدء الربيع العربي، فجوار روسيا المباشر في جنوب القوقاز ووسط آسيا بها عدد من الدول التي لا يمكن استبعاد تكرار نفس السيناريو بها، وفضلاً عن ذلك، فإن هناك حوالي 20 مليون مسلم روسي يعيشون في شمال القوقاز، إذ واجهت روسيا هناك حربين أهليتين، وما تزال روسيا تحارب فيها ما

يسمى بإمارة القوقاز، ويشير صناع القرار في روسيا إلى أن تلك الإمارات وما تلاها تحصل على دعم مباشر من كيانات موجودة في بعض الدول العربية.[50]

وفي اطار الحد من المخططات الامريكية والتنافس على مناطق النفوذ ضمن اطر التوازنات العالمية، أكدت روسيا مع تطور أحداث سوريا على أهمية أن يكون الحل سلمياً رافضةً في الوقت ذاته أي تدخل دولي أو تدويل القضية السورية، ومن هذا المنطلق رحبت بجهود الجامعة العربية في إرسال بعثة المراقبين العرب لتقصي الحقائق في سوريا، ومعرفه ما يجرى فيها، وعدتها خطوه ايجابية باتجاه حلحلة الأزمات السورية،[51] ويذكر ان روسيا وبالاشتراك مع الصين استخدمت حق النقض اربع مرات متتالية في مجلس الأمن، وكان الاول في 4 تشرين الأول 2011، منع تمرير مشروع قرار تقدمت به الدول الأوربية وحظي بدعم الولايات المتحدة الأمريكية "يدين النظام السوري بسبب قمعة حركة الاحتجاجات، ويلمح إلى إمكانية فرض عقوبات اقتصادية، وجاء الفيتو الثاني بعد فشل بعثه الجامعة العربية وانسحاب عدد من المراقبين العرب، ورفض سوريا مبادرة الجامعة ما دفعها إلى طلب دعم مجلس الأمن الدولي للمبادرة العربية، واشتركت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في صياغة مشروع قرار عربي–غربي يدعو إلى حل الأزمة السورية من خلال إنهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة، ونقل السلطة إلى نائب الرئيس، وإجراء انتخابات حرة..، لكن مشروع القرار العربي–الغربي المقترح في مجلس الأمن في 4/2/2012 أحبط من قبل روسيا وبالتعاون مع الصين، وجاء الرفض تحت ذريعة انه لم يشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في حالة عدم التزام سوريا به، فضلاً عن أن روسيا رفضت تنحي بشار الأسد، وفضلت أن يكون الحل سلمياً وبمبادر دبلوماسية.[52] وفي 19 تموز 2012، منع الفيتو الثالث من تمرير مشروع غربي في مجلس الأمن يضع خطة كوفي أنان تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إذا لم يلتزم النقاط الستة لخطة أنان. وجاء الفيتو الرابع في 22/5/2014 لمنع احالة الملف السوري الى المحكمة الجنائية الدولية.[53]

كما أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي بموسكو في 9 /6/2012 بالقول "إن توازن القوى في العالم، سيعتمد على نتائج الأزمة السورية، فكيف سيكون العالم في المستقبل؟ وأجاب إن الطريقة التي ستحل عبرها الأزمة السورية، ستمارس

دوراً كبيراً في شكل العالم المستقبلي، هل سيكون الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة؟ أم سيصبح مكاناً تؤخذ فقط مصالح الأقوياء بعين الاعتبار؟، هذا ليس لأننا ندافع عن الأسد أو نظامه، ولكن لأننا نعلم مدى تعقيد المجتمع السوري متعدد الطوائف، نحن نعلم أن أولئك الذين يطالبون بتدخل عسكري، ويريدون أن تصبح سورية حلبة حرب من أجل الوصول للسيطرة في العالم الإسلامي". هذا ما قاله لافروف، وأكد أن "هذا الاتجاه خطير جدا"، "ونحن سنقوم بكل ما نستطيع من أجل الحيلولة دون هذا السيناريو، ونحن ندافع عن القانون الدولي".[54] كما استطاعت روسيا ان تؤدي الدور الأكبر في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير موقفها من الأزمة السورية، وذلك بالامتناع عن توجيه ضربة عسكرية أمريكية لسوريا، التي كان مقدراً حدوثها، بعد هجوم الغوطة الشرقية في آب 2013، مقابل تفكيك وتدمير ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية وانضمام الأخيرة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.[55]

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أنّ الأزمة السورية بتعقيداتها الإقليمية تعّد ساحة حقيقية لانبثاق نظام دولي يرتكز على توازنات حقيقية جديدة، وهو ما أكده سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي في مقال له بصحيفة هفنجتون بوست في 15حزيران 2012 بالقول "انه جنبا إلى جنب مع مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية فقد أثبتت الأحداث في الشرق الأوسط أنها ستقود إلى ظهور نظام دولي جديد"، فالولايات المتحدة تمارس دور المهيمن في حين نرى ان روسيا والصين تلعبان دور الممانع، وبعد الخسائر الكبرى التي منيت بها الولايات المتحدة منذ إعلان مشروع القرن الأمريكي على أيدي المحافظين الجدد والاضطرابات التي نتجت عن الحرب على الإرهاب، في غير صالحها، وسمح في الوقت ذاته لكل من القوى الصاعدة أن تجد موطأ قدم مناسب لمكانتها الإقليمية والدولية، فالشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين تجاه الأزمات الدولية الكبرى سيوفر التأثير والوقت المناسب لإحداث التغيير في بنية النظام الدولي والسيطرة على حركة التوازنات العالمية، بعدهما قوى تعديليه، وبذلك عدت الأزمة السورية نقطة مفصلية في استعادة التوازنات الجيواستراتيجية، إذ إن إدارة الأزمة والتعامل معها جعل الوزن الجيوسياسي للقوى العالمية أكثر وضوحاً.[56] وهكذا يبدو المشهد الاستراتيجي للأزمة السورية، معقداً ومتبايناً في تفاعلات أطرافه العربية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يؤكد بميلاد توازنات جديدة لهيكل ميزان القوى الدولي، مع

بروز قوي لدور روسيا والصين وبعض القوى الأخرى المؤيدة، في مواجه الهيمنة الأمريكية وتفردها في التحكم التوازنات العالمية حسب مصالحها.[57]

المحور الثالث: الازمة الاوكرانية والتوازنات العالمية

ما تشهده أوكرانيا[58] من اضطرابات قد تعصف بوجود الدولة ذاتها ليس وليد أزمة سياسية مفاجئة، كما أنه ليس بمعزل عن سياق التوازنات العالمية، فقد احتلت أوكرانيا موقعًا حساسًا بين روسيا وأعضاء حلف الأطلسي، وتعد حاليًا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا. وإنّ التوتر العالمي الذي أحدثته أزمة أوكرانيا وتهديدها علاقات فاعلون دوليون كبار، يستدعي مناقشة الإطار الأوسع لمكانتها في الرؤى الاستراتيجية الغربية والروسية والاداء الاستراتيجي لتحرّكات الطرفين عبر قراءة الخريطة السياسية لأوكرانيا وتفاعلاتها الدولية وأثر ذلك في حركة التوازنات. وتشير تطورات الاحداث بان هذه الازمة ليست وليدة لحظتها وإنما جرى التخطيط لها منذ حقبة ليست قصيرة، ويظهر سياق تفاعلاتها انها اكبر بكثير من احتجاجات وطنية، بل انها ترتبط الى حد كبير بالعلاقات القارية المتشابكة بين أوربا وروسيا والتدخلات الامريكية من جهة، وتضارب مصالحهم من جهة ثانية، كما أنها تشكل تهديداً لروسيا الناهضة والداعية الى عالم متعدد الاقطاب اكثر توازناً.

أولاً: تداعيات الأزمة

ففي تشرين الثاني عام 2013، وبعد أن ألغى الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش توقيع الاتفاق التجاري مع الاتحاد الأوروبي،[59] قامت التظاهرات وحصل الانقلاب البرلماني عليه، حاول بوتين استقطاب الأوكرانيين بوعود شملت شراء 15 مليار دولار من سندات الخزينة الأوكرانية وتخفيض سعر الغاز المصدر إليها من روسيا ولكن من دون جدوى، فما كان منه إلا أن حرك الجالية الروسية في القرم التي توصلت، بمساعدة روسية، في آذار 2014، إلى فصلها عن أوكرانيا نتيجة لاستفتاء وإلحاقها بالاتحاد الروسي ككيان فيديرالي وإلحاق مدينة سيباستبول كمدينة فيدرالية.[60] وهكذا بدأت وقائع الأزمة الأوكرانية الراهنة في كانون الأول 2013على شكل احتجاجات شعبية واسعة ضد رفض حكومة الرئيس الأوكراني المعزول فيكتور يانكوفيتش توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي، وعدّت روسيا أنّ يانكوفيتش، المحسوب عليها

الذي فرّ إلى أرضيها بعد عزله من قبل البرلمان، تعرض لخديعة غربية لتحجيم نفوذها في أوكرانيا، وذلك عندما لم يلتزم الغرب الاتفاق الذي جرى بوساطة وفد أوروبي "ألمانيا، فرنسا، بولندا" في 11 شباط 2014 بين الحكومة المعارضة، الذي نص حسب روسيا ويانكوفيتش على أنهاء الأخير فترة رئاسته الدستورية وإجراء انتخابات رئاسية في كانون الأول المقبل وإقرار الدستور الجديد.[61]

ثانياً: الاهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا

تقع اوكرانيا في أوربا الاسيوية اذ يحدها من الشرق روسيا الاتحادية، من الشمال بيلاروسيا، من الغرب بولندا وسلوفاكيا والمجر، من الجنوب الغربي رومانيا ومولدافيا ومن الجنوب البحر الاسود وبحر ازوف، وتعد أوكرانيا دولة صناعية ومصدرة للمعدات والتكنولوجيا المدنية والعسكرية، ويبلغ تعدادها السكاني 46 مليون نسمة، وفقاً لمؤشرات العام 2014، ينحدر أكثر من 40% من السكان من أصول روسية، وهي تعد دولة شقيقة لروسيا بالمعيارين العرقي والمذهبي، وقد ظلت على مدى قرون ركناً أساسياً في القوة السلافية الأرثوذوكسية، وكانت مندمجة في روسيا منذ القرن السابع عشر للميلاد. ولدى أوكرانيا حدود طولها 4566 كيلو متراً، أكبرها مع روسيا، بواقع 1576 كيلو متراً، كما تمتد سواحلها على طول 2782 كيلو متراً، وتقع هذه السواحل على البحر الأسود وبحر آزوف.[62]

كما إنها تمثل المجال الحيوي لروسيا ويذكر انها قد حققت تقدماً في مجالات عدّة على رأسها المجال العسكري، إذ إن اوكرانيا ثاني قوة عسكرية في أوروبا بعد روسيا ويبلغ تعداد الجيش النظامي 788 الف جندي مقاتل مدرب تدريبا عاليا وتملك ترسانة نووية ضخمة تم تسليمها إلى روسيا في اطار معاهدة ستارت الخاصة بتخفيض الأسلحة النووية الموقعة 1994 كما تملك مصانع للإنتاج الحربى المتقدم وتصدر الطائرات والدبابات. وفي المجال العلمي، فهي دولة متقدمة جدا خاصا في مجال الفضاء وتملك 16 قمرا صناعيا لأغراض الاستكشاف والبحث العلمي، وتنتج وتصدر الأقمار الصناعية، وتحتل اوكرانيا المركز 29 اقتصاديا على مستوى العالم وهى تسير بخطوات جادة نحو مزيد من التقدم الاقتصادي خاصا بعد تغيير سياساتها إلى السوق الحر عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.[63]

وتتعدد اهمية اوكرانيا بالنسبة الى روسيا استراتيجياً، وجيوسياسياً، واقتصادياً، ولوجستياً، من هذا المنطلق تعد اوكرانيا "خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها" على حد وصف المفكر الاستراتيجي الامريكي زبيغنيو بريجنسكي، ومن تلك الاهمية ما يأتي:-

1. الاهمية الجيوسياسية: وتتمثل في انها بوابة للنفوذ الروسي في أوربا وطريق امداد الغاز الروسي اليها. كما إن روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر الواسع، لا تستطيع أن تترك أوكرانيا تصبح جزءً من منظومته الأمنية والاقتصادية، فضلًا عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فإنها تعدّ ضمن "منطقة المصالح المتميزة" والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.[64]
2. الاهمية الاقتصادية: لا تقل الاهمية اللوجستية والاقتصادية اهمية عما سبق، فالاقتصاد الروسي يعتمد على اوكرانيا من خلال عائدات الغاز اذ يمر فيه نصف صادرات الغاز الروسي الى أوربا وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي ويقصر المسافات وتكاليف النقل، وتعد أكبر مستهلك للطاقة وتحصل على الوقود النووي من روسيا، كما أن التجارة بين كييف وروسيا هي من المصادر الأساسية لتنمية الاقتصاد الأوكراني، فضلاً عن مجال الانتاج الزراعي كذلك تعد الموانئ في اوديسا وسباستبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي، فضلاً عن وجود الأسطول العسكري الروسي بوجودها في البحر الاسود والعبور منه الى المياه الاقليمية الدافئة.[65]
3. الروابط القومية والثقافية: لقد بدأت روسيا تسعى الى استكمال السيطرة على مجالها الاقليمي ومنع الولايات المتحدة من الهيمنة عليه من خلال دعاوي واسباب كثيرة اهمها الروابط العرقية مع الشعوب التي تتكلم باللغة الروسية، لأجل ذلك تدخلت في جورجيا واليوم تتدخل في اوكرانيا لحماية الشعب الروسي في جزيرة القرم وبعض المناطق الشرقية من اوكرانيا، كما يشير الخبير الروسي الكسندر لي بالقول "إن الهوية الروسية هي الدافع الرئيس الذي يقف وراء سيطرتها على جزيرة القوم وان روسيا تعدها جزء من اراضيها".[66] ومن هذه المنطلقات ترى روسيا ان اي زعزعة للأمن الاوكراني هو تهديد مباشر لأمنها القومي، وان اي دعم خارجي للمعارضة الاوكرانية يعد جزءً من المشروع الامريكي الهادف الى محاصرة روسيا

وتتمثل الأهمية الجيواستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للغرب والولايات المتحدة من نواحي عدّة هي:-

1. ان السيطرة عليها وادخالها ضمن حلف الاطلسي يسمح للغرب بالاقتراب من روسيا ومنعه من مد نفوذها خارج الحدود. كما يصبح متداخل في الحديقة الخلفية لروسيا من خلال انتزاع نفوذ روسيا الجيو-سياسي عن هذه المنطقة التي تعدّ منفذ على البحر الاسود، وجذب حلفاء روسيا وتطويقها.
2. ستسمح بوجودها وتحكمها بالبحر الاسود وبحر قزوين القادر على أن يؤدي الى الالتفاف على تركيا كجسر جوي وحيد للعبور الى الشرق الاوسط.
3. التمكن من استغلال الموارد الاقتصادية في البحر الاسود وبحر قزوين كآبار النفط. وتتحول أوكرانيا الى ممرات اجبارية الى اسواق روسيا والشرق.

وبذلك تستهدف أوربا استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية لأوكرانيا المحيطة بروسيا لتقليصَ نفوذها في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها. ففي ظل الابتعاد الأميركي عن أوروبا، وسعي روسيا لتشكيل اتحاد جمركي وتحويله إلى تكتل شبيه بالاتحاد الأوروبي، تبرز أوكرانيا كدرع حصين لأوروبا من التمدد الروسي، ويعدّ الأوروبيون، حتى اللحظة، أنه من غير المنطقي أن تجمع أوكرانيا بين الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى اتحاد روسيا الجمركي.

ثالثاً: الأداء الاستراتيجي الروسي تجاه الأزمة

في أثناء الأحداث التي شهدتها أوكرانيا، ظهر الرئيس فلاديمير بوتين وهو يحلم بإعادة بناء عظمة روسيا بالاتكال على الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تمثل المجال الحيوي لها، فقد تكلم بوتين مؤخراً عن أراض كانت قسماً من روسيا الكبرى "أيام القياصرة" مستعيداً فكرة "الأمة الروسية" التي كانت تضم أوكرانيا وروسيا البيضاء، ولعل الأهم هو ما قاله في خطاب للأمة في نيسان 2005، ثم أعاد قوله أمام البرلمان الروسي (الدوما) في آذار 2014، بأنه "في غاية الأهمية أن نعترف بان زوال الاتحاد السوفيتي كان أكبر كارثة

جيوسياسية في القرن العشرين.. إن عشرات الملايين من مواطنينا وأبناء بلدنا وجدوا أنفسهم خارج الحدود الروسية". هذا كلام خطير طبعاً نظراً لان جميع البلدان المجاورة لروسيا لديها نسب لا يستهان بها من المواطنين من أصول روسية.[67]

فأوكرانيا – مركز الأزمة العالمية الجديدة – وهي تحتل موقعًا حساساً بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، وتتمثل وجهة النظر الأميركية والأوروبية بأنّ وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يعد جزءً مهماً من بناء "أوروبا كاملة وحرة وآمنة، ويتطلب استكمالُ عمليات تأمين أوروبا، من خلال تقليص نفوذ روسيا في الأراضي "الأوروبية" ومحيطها، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية عبر إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية، ما يمكن الغرب من إحكام سيطرته على "البوابة الشرقية" بدرجة كبيرة. [68] أما روسيا التي كانت عاجزة في التسعينيات، فيبدو أنها – بعد تعافيها – عملت على استعادة المبادرة في مناطق نفوذها الخاصة، ولن تسمح للغرب بأن يقوم بمزيد من التوسع شرقًا لتحقيق أهدافه، ولم يكن لجوؤها إلى "الغزو" والضم أو دعم انفصال أجزاء من أوكرانيا، وقبلها في جورجيا، إلا جزءً من إدراكٍ جيوبولتيكي ثابتٍ أيضا، وهكذا، فإن ردة فعل الرئيس بوتين على محاولات تخريب حلمه الكبير من قبل الغرب هي إما التدخل العسكري المباشر أو تحريك الجاليات الروسية المنظمة، بهدف خلق واقع على الأرض يصعب في ضوئه للجمهوريات السوفيتية السابقة من دخول أي من المعسكرين على أمل أن تتخذ هذه الدول موقف النأي بالنفس على نسق ما فعلت فنلندا في عهد الاتحاد السوفيتي.[69] كما يشير بريجنسكي بالقول "ان روسيا مع اوكرانيا تشكل امبراطورية، وان انفصال اوكرانيا ينهي الامبراطورية الروسية"، وهذا ما يؤكد الاهمية الجيواستراتيجية لأوكرانيا لاسيما شبه جزيرة القرم.[70] وبذلك بدأ بوتين بتحوير حلمه الكبير في جمع الجمهوريات السابقة في منظومة اوراسية على شاكلة المنظومة الأوروبية (أي الاتحاد الأوروبي وحلف الاطلسي) بقيادة وهيمنة روسية، نحو نوع من الاتحاد الاقتصادي قوامه الطاقة، يضم الصين.[71] ويشار إلى إن روسيا حاولت تكراراً أكراه أوكرانيا قسراً على تبني سياسات مفيدة لروسيا، موظفة الطاقة سلاحاً سياسياً، ففي أعوام 2005 و 2007 و 2009 أقدمت روسيا إما على التهديد بوقف تدفق النفط والغاز أو على وقفه بسبب مسائل ذات علاقة بالسعر ومن جراء ديون أوكرانيا الطاقية غير المدفوعة، وفي صيف 2010 تعرض الرئيس يانوكوفيتش للضغط كي يوافق على تمديد استئجار روسيا لقاعدة

بحرية أوكرانية في ميناء سيفاستويل الواقعة على البحر الأسود لمدة خمس وعشرين عاماً، مع اعتماد أسعار تفضيله لكميات الطاقة الموردة إلى أوكرانيا.[72] ومع تصاعد وتيرة الازمة عمدت روسيا الى اتخاذ عدت اجراءات كان من اهمها، اولاً: الدخول الى جزيرة القرم لحماية قواعدها، وثانياً: عدم اعترافها بالحكومة الجديدة، وثالثاً: شجعت الاقليات على التمرد على كييف وسلطاتها، فضمنت وجوداً عسكرياً فيها، اخيراً: بدأت التفاوض من منطلق القوة في هذه الجزيرة، والتهديد باجتياح الشرق الاوكراني ذي الغالبية الروسية والمعقل الرئيس لحزب الاقاليم الموالي لروسيا.[73]

وفي سبيل الحفاظ وصيانة هذه المصالح الروسية سلك الرئيس بوتين استراتيجية ثلاثية الأبعاد، الأول يتمثل في محاولة أقامت اتحاد سوفيتي جديد، تحت مسمي " الاتحاد الاوراسي" وهو عبارة عن محاولة لإقامة نوعاً من التكامل الإقليمي في منطقة اوراسيا بقيادة روسيا الاتحادية، وبعضوية مجموعة من الجمهوريات السوفيتية السابقة (مثل بيلاروسيا وكازاخستان) في مواجهة الاتحاد الأوروبي، وهي نفس الاستراتيجية التي انتهجها الغرب ضد الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وطوال الحرب الباردة، البعد الثاني هو مواجهة المساعي الأوروبية لتطويق واحتواء روسيا، وذلك عن طريق اللجوء للتدخل العسكري الصريح في بعض الدول التي يحاول الغرب استقطابها وضمها للتحالف الغربي بصورة تسهم في الإخلال بالتوازن الجيواستراتيجي بين روسيا والغرب، وهو ما حدث حتى الآن في جورجيا وأوكرانيا، أما البعد الثالث هو التوازن ضد الغرب والولايات المتحدة خارج منطقة أوراسيا مثل الشرق الأوسط ووسط آسيا والشرق الأقصى، في محاولة لزعزعة السيطرة الغربية على النظام الدولي وتخفيف قبضتها وتحكمها في أدارة الشؤون الدولية، أي تحويل النظام الدولي إلي نظام متعدد الأقطاب والمراكز.[74] وبذلك سعت روسيا لتعزيز مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة، ما يسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الاختراق، ويرى مفكرون روس أنّ روسيا مادامت ترغب في أن تبقى قوة كبرى، فهي تحتاج إلى أن تبقى المحور الاستراتيجي المتحكم في أوراسيا.[75]

رابعاً: الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأزمة

لقد عمدت الولايات المتحدة على التقرب من حدود روسيا عبر البوابة الاوكرانية بهدف الى:- [76]

1.إدامة الانقسام الأوربي ومنع تطور العلاقات الاقتصادية بين أوربا وروسيا الاتحادية.

2.عزل روسيا الاتحادية ومنع إعادة بناء علاقات سياسية اقتصادية قوية مع دول محيطها الاشتراكي السابق.

3.عرقلة نشوء دولة روسية رأسمالية تشكل احد الأقطاب الدولية الناهضة في العلاقات الدولية.

4.محاصرة روسيا أولا وتقليص مساحات نفوذها ثانيا من خلال إثارة التوتر على حدودها يشغلها بنفسها ويخرجها مضطرة من خريطة الشرق الأوسط كقطب فاعل ومؤثر.

ووجدت إدارة الرئيس باراك أوباما نفسها امام جملة متناقضة من المعطيات والضغوط الداخلية والدولية، فأولاً، تعدّ روسيا دولة كبرى، وهو أمر لا يمكن إهماله في سياق حسابات الرد على تدخلها في أوكرانيا التي تقع ضمن فضائها الجيوستراتيجي، بل ضمن نطاق مذهبها الديني المسيحي الأرثوذكسي أيضاً، وفيها نسبة كبيرة من السكان ذوي الأصول الروسية والناطقين باللغة الروسية، وثانيا، هناك توقعات الحلفاء من الولايات المتحدة "العظمى" للقيام بدورها المنوط بها، وثالثا، هناك الرفض الشعبي الأميركي للتورط في صراع عسكري أو سياسي جديد في أي مكان، ورابعاً، هناك ضغوط خصوم الإدارة من السياسيين الأميركيين ممن يرون أنّ أوباما أضعف الولايات المتحدة وأنه مسؤول عن تراجع قوتها وهيبتها، وخامساً، وأنّ الوضع في أوكرانيا لا يندرج ضمن ماعدّه "مبدأ أوباما" مبرراً لتدخل عسكري أميركي، فحسب هذا المبدأ الذي حدد معالمه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2013، فإن الولايات المتحدة لن تلجأ لاستخدام القوة العسكرية إلا في حالة الضرورة لتأمين مصالحها الأساسية، وفي حالة التصدي للعدوان الخارجي على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها.[77] وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة للثورة في أوكرانيا، فإنّ الأخيرة ليست عضوا في حلف الاطلسي ولا الاتحاد الأوروبي، وليس ثمة اتفاقية شراكة لها مع الولايات المتحدة كي تقف إلى جانبها عسكريا في حال حدوث اجتياح عسكري روسي لأرضيها، فضلًا عن أنّ الولايات المتحدة لن تقدم على التورط عسكريا مع دولة بحجم روسيا، وبذلك، لن تكون أوكرانيا أكثر حظا من جورجيا عام 2008، في حال حصل تصعيد عسكري من قبل روسيا ضدها، وبخاصة أنّ هذه الأخيرة تتمتع بحق النقض)الفيتو) في

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وباستثناء العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية لن تستطيع الولايات المتحدة، ولا حلفاؤها الأوربيون، فعل الكثير لإنقاذ أوكرانيا إذا ما قررت روسيا ضمّ بعض أقاليمها، وبخاصة المنطقة الشرقية منها وإقليم شبه جزيرة القرم.[78] ومن هذا المنطلق نشر المحللُ السياسي الأمريكي الشهير "جورج فريدمان" على موقع "ستراتفور"، المعني بالشؤون الجيواستراتيجية والاستخباراتية الدولية والأمن العالمي، مقالا تحليليًّا أكد فيه أن الولايات المتحدة لا يمكنها التدخل بالقوة المباشرة في أوكرانيا، ولكنها يمكن أن تخفف من نتائجها النهائية بسياسة تقليل المخاطر وتعظيم المكافآت. وأوضح فريدمان أن من مصلحة الولايات المتحدة دعم إنشاء دولة أوكرانية موالية للغرب، ولكن هذا الاهتمام ليس شديدًا بما يكفي لدفع الولايات المتحدة نحو التدخل العسكري، فلا يوجد تحالف يدعم مثل هذا التدخل، وعلى امريكا اعتماد استراتيجية غير مباشرة عبر دعم البلدان المحيطة بأوكرانيا –وأبرزها بولندا ورومانيا– فهي تهتم بمصير أوكرانيا أكثر بكثير من الولايات المتحدة، وستضطر لمقاومة روسيا.[79]

ومن هنا فإنّ الرئيس الروسي يبدو حتى الآن متجاهلًا كل هذه الضغوط الغربية، وبخاصة بعد أن حصل على تفويض من البرلمان الروسي في 26 شباط 2013 بالتدخل العسكري في أوكرانيا إن استدعت الضرورة ذلك، وقد جاء هذا التصويت بإجماع النواب الروس بعد ساعات فقط من تهديد أوباما بوتين بـ "دفع ثمن" إن تدخل في أوكرانيا عسكريا، بل إنّ قوات روسية يقدّر عددها بنحو 78 ألف جندي عززت سيطرتها على إقليم شبه جزيرة القرم، وأشرف بوتين نفسه على متابعة مناورات عسكرية كبرى في غرب روسيا وعلى الحدود مع أوكرانيا في استعراض واضح للقوة،[80] في الوقت الذي وضعت فيه قيادة القوات الروسية جنودها في حالة تأهب قرب حدود أوكرانيا، قبل أن تأمر بعودتها إلى قواعدها في 7 آذار 2014 ويبدو أنّ حسابات الرئيس بوتين قائمة على جملة من الرهانات، هي: أنّ إدارة أوباما لن تغامر بتصعيد مع روسيا قد يدفع العلاقة بين الطرفين إلى الخصومة أو القطيعة، وبخاصة أنّ الولايات المتحدة مازالت بحاجة إلى الدور الروسي في ملفات كثيرة مثل سورية وإيران وأفغانستان، كما لا ترغب الولايات المتحدة في أن تقوم روسيا بدور المحرض ضد مصالحها في الساحة الدولية.[81] وبعد أن بادرت شبه جزيرة "القرم"[82] بإعلان استقلالها عن أوكرانيا وانضمامها لروسيا، طبقا لنتائج الاستفتاء الذي جري في شبه الجزيرة في 16 آذار 2014

على خلفية تطورات الأزمة الأوكرانية، وسقوط حكم الرئيس "يانكوفيتش" الموالي لروسيا تحت أقدام المعارضة المدعومة غربياً، وتدخل روسيا في القرم لحماية أسطولها البحري المرابط على البحر الأسود، ولحماية سكان شبه الجزيرة، الروسية الأصل، من بطش المعارضين الذين استولوا على الحكم، وتأمين حدودها الغربية من زحف حلف الاطلسي، وتهديد أمنها القومي، ومجالها الحيوي، وسارعت روسيا بقبول انضمام القرم إليها، في حين بادر الغرب بفرض على عقوبات اقتصادية على روسيا.[83] ومع اقتراب منتصف شهر نيسان 2015 بدأ الحسم في معركة روسيا الثانية في أوكرانيا وذلك حول المقاطعات الشرقية لأوكرانيا اذ يشكل السكان الروس غالبية فيها ايضاً، وان أهمية نتائجها ستكون لها إسقاطات مهمة ليس على الصعيد الأوروبي فقط بل على الصعيد العالمي وذلك في نطاق صياغة توازنات القوى لنظام عالمي جديد.[84]

جاء الرد الأمريكي بإعلان وزارة الخزانة الأمريكية استعدادها للعمل مع شركائها والمؤسسات الدولية من أجل مساعدة أوكرانيا لتجاوز أزمتها الاقتصادية وعودة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وغلق الباب أمام روسيا التي تسعي إلى استغلال هذه الأزمة الاقتصادية لفرض حلولها، وبدء الموقف الأمريكي هو الأخر يفقد صبره في التعامل مع التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وحذر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بان روسيا يمكن إن تفقد عضويتها في مجموعة الدول الثماني المتقدمة، كما تم توجيه تحذير شديد اللهجة من جانب كيري لروسيا وإلى إمكانية عزلها اقتصاديا خاصة في الوقت الذي يشهد فيه الروبل انخفاضاً مما يفرض مزيد من التحديات الاقتصادية على الدب الروسي إي بالإشارة إلى إمكانيات فرض النظام الدولي عدد من العقوبات على روسيا، كما أشار كيري إلى إمكانية اتخاذ خطوات تصعيديه تتضمن حظر تأشيرات الدخول وتجميد الأصول وفرض عزله تجارية، كما حذر كيري روسيا من إمكانية خسارة انعقاد قمة مجموعة الثماني في سوتشي في حزيران 2015، إذ صرح كيري لشبكة سي بي أس " إذا أرادت روسيا أن تكون عضوا في مجموعة الثماني فيجب أن تتصرف كدولة في تلك المجموعة"، وان اجتياح روسيا واحتلال أوكرانيا يعرض السلم والأمن في المنطقة لخطر كبير"،[85]

وعلى الرغم من إن سياسة الدول الغربية إزاء الأزمة الاوكرانية تتسم بتعدد المواقف الا انها تشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف اساسي يتجسد في منع روسيا من

التمدد في اطار نفوذها السابق وعرقلة تحولها الى قوة سياسية دولية جديدة تشكل اتحاداً معادلا للاتحاد الأوربي وندا للولايات المتحدة الأمريكية. واستنادا الى ذلك فان العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية تمارس دوراً محورياً في الأزمة الأوكرانية لمرور إمدادات الطاقة الروسية الى أوربا عبر الأراضي الأوكرانية وهذا الواقع الجيوسياسي يشترط إيراد بعض الملاحظات العامة:- [86]

الملاحظة الأولى: خشية الإدارة الأمريكية من ان تبقى روسيا موردا أساسيا للطاقة الى الاتحاد الأوربي وما يعنيه ذلك من بناء شراكة اقتصادية روسية أوربية قد تتطور الى إضعاف مشاركة الولايات المتحدة في شؤون السياسية الدولية خاصة في الشرق الأوسط وهذه الخشية تفسر بروز منعطفين في الاستراتيجية الأمريكية أولهم إغراق أوربا بوعود مدها بالغاز الصخري الامريكي لغرض إدامة الشراكة الاقتصادية الأمريكية الأوربية، وثانيهم التوجه الى جنوب شرق أسيا في محاولة لمنع التمدد الصيني هناك.

الملاحظة الثانية: تشابك العلاقات الاقتصادية الروسية الأوربية والسوق الروسي الواعد ناهيك عن الأزمة الاقتصادية العالمية جعلت من الصعب على أوربا الانجرار الى عقوبات اقتصادية كبيرة تضر باقتصاد شراكاتها الوطنية خاصة إذا علمنا ان ألمانيا لديها الكثير من الشركات العاملة على الأراضي الروسية.

وهكذا فقد أظهرت هذه الأزمة مدى انكشاف وضعف النفوذ الدولي الامريكي والأوروبي في التأثير على التطورات الجارية في العالم، إذ بدا واضحاً للجميع أنهما لم يعدان كما كانتا من قبل قوى دولية (سياسياً أو عسكرياً) كبرى، فقد عجزت القوى الأوروبية التقليدية (فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بريطانيا) والولايات المتحدة عن الوقوف في وجه روسيا ومنعها من غزو واحتلال القرم، أو حتى إجبارها على قبول التصور الغربي لحل الأزمة، وهو ما يعني اخراج الاتحاد الاوربي من معادلات التوازن في المستقبل.[87] من ناحية أخرى، لا تريد الولايات المتحدة ذاتها الدخول في مواجهات عسكرية، وقد تفرز تداعيات على توازن النظام الدولي، كما لا تريد أن تتورط في عالم الفوضى والاضطراب الذي ذكره الكاتب الأمريكي توماس فريدمان، بل تسعى الى تحقيق التقدم والازدهار، وأن التوجه الأكثر عالميا اليوم ليس صوب حرب باردة جديدة، إنما هو مزيج من العولمة وثورة تقنية المعلومات حسب، كما أن

الصراع بين روسيا والولايات المتحدة لا يتفق مع مصالح البلدين، خاصة في ظل استمرار الأزمات المالية الرأسمالية، وكذلك التهديدات الأمنية غير التقليدية.[88]

ومن خلال ما تقدم، فان الأزمة الاوكرانية تعد نقطة مواجهة على صعيد الحصار الأمريكي لروسيا عن طريق مستويين: الأول: طعن خنجر في خاصرة روسيا من خلال ضم اوكرانيا للاتحاد الأوروبي بالشكل الذى يسمح بوجود قواعد عسكرية في اطار حلف الاطلسي وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء سيفاستبول المنفذ الحيوي لروسيا على البحر الأسود.

الثاني: بعد تصبح اوكرانيا التابعة للاتحاد الأوروبي بقواعدها العسكرية التابعة لحلف الاطلسي اضافة إلى محاولات تكرارا نفس السيناريو مع جورجيا اقصى الشمال الشرقي لتركيا العضوة في الحلف أيضاً فضلاً عن تهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس المنفذ الوحيد لروسيا على البحر الأبيض من خلال اسقاط نظام الأسد الموالي لروسيا مما يعني اكتمل حلقات الحصار العسكري والاقتصادي الأمريكي للغرب الروسي لتكون مناطق النفوذ الأمريكي من الجنوب إلى الشمال سوريا الى تركيا ثم جورجيا ثم أوكرانيا.

خاتمة

وهكذا اوضحت الأزمتين السورية ـ الاوكرانية أن روسيا استعادة مكانتها بعدّها قوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وفرض إرادتها، فقد التزمت الصمت طويلا إزاء التدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية، ولم تكن في وضع يسمح لها بمواجهة عنيفة مع الولايات المتحدة ولم تتعافى من كبوتها على النحو الذي تتيح لها قدراتها على المواجهة مع الولايات المتحدة، اذ اتسم السلوك الروسي على الصعيد الخارجي بالحذر وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول في مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الموقف من الأزمة له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية والتوازنات العالمية، فقد عكست رغبة القيادة الروسية في تأكيد دور روسيا كلاعب دولي لا يمكن تجاوزه أو إختراق أمنه القومي في محاولة لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في التوازن العالمي مع الولايات المتحدة في علاقة أكثر تكافؤ بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والتفرد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي، كما أن تحدي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية الذي بدا غير متوقع ليس فقط في سوريا واوكرانيا بل

منذ الازمة في جورجيا عام 2008 ويؤشر كل ذلك إلى بداية الانكسار الأمريكي وانتهاء هيمنتها على التفاعلات الدولية والإقليمية. (89)

ومن خلال ما تقدم نستنتج إن الأزمتين السورية والأوكرانية فضلاً عن بقية الأزمات والقضايا الدولية، فرضت تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقات الدولية وتفاعلاتها ومستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية تبعاً لما شكلته تحولات القوة والنفوذ والتأثير في هيكلة النظام الدولي، وبدا واضحاً إصرار الإرادة الروسية والقوة الصينية وزنهما في التعامل مع بقية أطراف معادلة التوازن في جميع منطق العالم التي تحتوى مواطن القوة والطاقة كمكمن جيواستراتيجي من يسيطر عليه يصبح طرفاً مهماً في إدارة حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية سواءً في أفريقيا والشرق الأوسط أو في اوراسيا، فضلاً عن أمريكا اللاتينية التي بدأت تخرج عن الهيمنة الأمريكية وتبحث عن شراكات جديدة، التي امتلكت فيها روسيا والصين مكانة ونفوذ مهمين مكنهما من مواجهة النفوذ والقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة. ومما تقدم يمكننا تسجيل اهم النتائج التي تم التوصل اليها كما يأتي:-

1. إن هاتين الازمتين شكلت نقطة تحول في ترتيب الأولويات الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوعسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا في اطار دفع حركة التوازنات العالمية نحو التعادل. اذ أتاحت تلك الازمتين الفرصة لروسيا لاستعادة هيبتها ومكانتها على الساحة الدولية، وخصوصا على المستوى السياسي والعسكري وبزوغها كلاعب مؤثر في التفاعلات الدولية والإقليمية.
2. كما إن المواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمتي سوريا واوكرانيا تعدّ إيذان ببداية حقبة جديدة من العلاقات الدولية، فقد أكدت على وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها ونفوذها وفرض ارادتها، مقابل التراجع الامريكي وعدم القدرة على المواجهة والضعف الاوربي.
3. إن الازمتين تأتيان ضمن اطار التنافس على أمن الطاقة بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة وضرورة السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر البحر الأسود إلى أوروبا، وضمان بقائها تحت نفوذهما.
4. تبدو الولايات المتحدة الان في حالة تختلف كلياً أو كثيراً عما كانت في العقد الماضي من هذا القرن، وعلى الرغم من انها عمدت للتهديد لم تتمكن من

توجيه ضربة عسكرية لسوريا كما أعلنت، ومعها كذلك بقية الدول الغربية الحليفة التي لم يفلح بعضها داخلياً في تأمين اتخاذ قرار سياسي بدعم خطوة كهذه أو المشاركة فيها. فهي لم تفلح بفرض إرادتها داخل منظمة الأمم المتحدة لضرب سوريا باسم الشرعية الدولية، كما أنها لم تتمكن من استخدام القوة العسكرية بطريقة مباشرة ومنفردة من خارج إطار الامم المتحدة، ما يدل على انحسار نفوذ مجمل القوى التقليدية وعدم القدرة بعد اليوم على التفرد في ظل تبدل مناخ التفاعلات العالمية وتوازناته.

5. إن التوازنات الجديدة في المنظومة الدولية، ترفع تهديد القوة الأميركية عن مناطق النفوذ بسبب وجود روسيا كقوى موازنة لكنها لا تنقذ دول تلك الاقاليم من أتون الصراع والتفتيت، ولا تسمح بتسويات دولية او إقليمية كبرى تنقذهم من تسويات النفوذ والمصالح وتحقيق التوازن العالمي.

International crisis and international geostrategic balance
Ukraine and Syrian crisis model

The international balance of power between great powers considered as on of the most themes arguments focus on, as well as strategic and geopolitical studies, for it indicates the principal gestures of the international relation system and its inter plays.

It is obvious that new geostatic balances start to crystallize and dictate a new reality because there are rising powers manage to regain their international stature and affect the activity of international balance of power to ensure their interest and Russia gave the example that constrain the U.S.A ability to control the status of international geostrategic balance disorder to grasp what previously stated the study comprises an introduction, three main pivots, and conclusion.

The first pivot reviews the international geostrategic context, the second pivot investigate Syrian crisis and international balances, and the third pivot discussed Ukraine crisis and international balances.

المصادر والهوامش

[1] سعود عابد،البيئة الإستراتيجية وصناعة القرار الإستراتيجي،جريدة الرياض، العدد (15263),8 نيسان 2010،ص 3.

[2] ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 84.

[3] احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي–موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط 2، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011, ص 123.

[4] التأثير: قدرة الفاعل السياسي على التأثير في سلوك الآخرين من دون توفر سند قانوني أو رسمي، وان نجاح التأثير يتوقف على نوعية الموارد السياسية والبيئة والمتغيرات السانحة، ويقاس النجاح الفعلي للتأثير بحدوث التغيير المرغوب به أو منع حدوث ذلك التغيير. نقلاً عن: محمد محمود ربيع وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1994، ص 468.

[5] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 25.

[6] للمزيد انظر: تيري ل. ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص 306–312.

[7] خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 19.

[8] يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 30.

[9] غسان العزي، سياسة القوة ومستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص 21.

[10] محمد فايز توهيل، علم الاجتماع السياسي، سلسلة الكتاب الشامل في علم الاجتماع المعاصر، ط 1، مكتبة الطلاح للنشر والتوزيع، 1999، ص 385.

[11] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة الوطنية، بغداد، 2011، ص 193.

[12] **Vu Dang Dzung, A New Balance of Power in ASIA-PACIFIC Implications for ASEAN'S Posture, Weather head Center for International Affairs, Harvard University,2000, pp5-6.**

[13] سعد حقي توفيق، مصدر سابق، ص ص 228–229.

[14] منعم صاحي العمار، توازنات الضعف العربية بين المدرك الاستراتيجي.. واختلالات الأداء، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (29)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 12.

[15] محمد إحسان، صراع القوى وتوازن الإرادات بين الماضي والحاضر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق 2012، ص ص 141– 142.

[16] نقلا عن: فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 65.

[17] جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2009، ص 149.

[18] مصطفى علوي، القوى الكبرى واوهام نزع الاسلحة النووية، جريدة الخليج، ملحق الخليج السياسي، ابو ظبي، 25/7/2013، ص 2.

[19] يعد جوزيف صموئيل ناي الابن أستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد الامريكي. هو من ابتكار مصطلحي القوة الناعمة **Soft Power** التي تتمثل بجاذبية الأنموذج الأمريكي وما ينطوي عليه من قيم ومبادئ الحرية والديمقراطية وتنمية وسائل نشرها وتطبيقها لاستثمار في زيادة المكانة الأمريكية عالمية. فضلاً عن مصطلح القوة الذكية الذي يرتكز على فكرة الدمج بين القوة الصلبة **Hard Power** المتمثلة في بالقوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، والقوة الناعمة **Soft Power**، وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيساً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما. غازي فيصل حسين، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: دبلوماسية متعددة الأطراف، أكاديمية الدراسات العليا، صحيفة الشمس، طرابلس، 23/06/2010.

[20] ويشار الى ان مصادر القوة لا تكتسب وزناً بمجرد وجودها، إنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بإمكانية تحويل مصدر القوة المتاح إلى طاقة مؤثرة. ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين الأنكلوسكسونيين إلى التمييز، بين القدرة "**Power**" والقوة "**Strength**"، كما ميز الفرنسيون في هذا المعنى بين "**Puissance**" بمعنى القدرة وبين "**Force**" بمعنى القوة وهي تعني مجرد امتلاك مصادر القوة، أما القدرة فتنصرف إلى أمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الدول الأخرى. لذلك، فإن علاقات القِوى العالمية في اطار التوازنات الجيواستراتيجية لا تعني في حقيقتها أكثر من علاقات قدرات الدول واداؤها وما ينتج عن ذلك من تأثير ونفوذ يعزز من مكانة تلك القوى في حركة التوازنات. للمزيد: مايكل شيفر، مصدر سابق، ص 3.

[21] انظر: هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب مشتاق، الدار العربية، بغداد،1987، ص 58.

[22] للمزيد انظر: عاطف ألغمري، أمريكا في عالم يتغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2009، ص 89–93.

[23] خالد المعيني، مصدر سابق، ص ص 141–142.

[24] أحمد دياب، البريكس– تكتل القوي الصاعدة، ملف الأهرام الإستراتيجي، على الموقع:

http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=35

[25] الاتحاد الاوراسي: يعد هذا المشروع أحدث محاولة لإعادة توحيد أجزاء الاتحاد السوفيتي السابق، ولو من الناحية الاقتصادية فقط، ففي عام 2011 طور الرئيس بوتين– الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الوزراء الروسي– فكرة ربط دول الاتحاد السوفيتي السابق مع بعضها على غرار انموذج الاتحاد الأوروبي. واعتمدت فكرته على تشكيل اتحاد موسع قوي يعمل كنقطة ربط فعّالة بين أوروبا، ومنطقة آسيا، والمحيط الهادي، وتهدف فكرة الاتحاد الأوراسي إلى تحقيق توازن اقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، وقد جاء الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، الذي دخل حيّز التنفيذ عام 2009، كأول خطوة لتحقيق هذا الهدف. وانضمت أرمينيا للاتحاد العام 2013. وترغب روسيا في ضم قرغيزستان وطاجيكستان ومولدوفا. وكانت أوكرانيا من الدول المرشحة للانضمام قبل التطورات السياسية الأخيرة. ابتسام فوزي، حلم بوتين في "الاتحاد الأوراسي"يصطدم بأزمة أوكرانيا، صحيفة المدينة،الرياض، العدد (18813), 26/10/2014، ص 2.

[26] **,The Great Game: US, NATO War In Afghanistan, Septembre,2009,.Rick Rozoff Available at: http://rickrozoff.wordprss.com/9.**

[27] انظر: محمد ميسر فتحي، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (17)، المجلد 5, جامعة تكريت، بغداد، 2013، ص ص 284–286.

[28] بدأت الأزمة السورية بتاريخ 15 آذار 2011 في شكل احتجاجات شعبية ضد مشروعية النظام السياسي القائم، وتحولت تدريجيا إلى حرب أهلية بين الجيش النظامي والجيش السوري الحر والجماعات المسلحة التي تلقت الدعم المباشر من عدد من الدول الاقليمية, وقد أدّى الصراع المسلح داخل الدولة، حتى أواخر تشرين الثاني 2012 إلى مقتل حوالي 60 ألف شخص وتشهد حتى الان صراع مفتوح الجبهات بين القوى الكبرى التي تسعى الى تحقيق مصالحهم. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص 204.

[29] رجاء وحيد دويدي، جغرافية سوريا والوطن العربي، مطبعة طربين ، دمشق، 1982، ص 304.

[30] سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الاوسط والنظام الدولي القادم تحديات مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 233.

[31] مايكل سواين، لماذا ترفض الصين التدخل العسكري في سوريا؟، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية: على الموقع: http://www.carnegieendowment.org/files

[32] المصدر نفسه، ص 115.

[33] شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف، مجلة دراسات سياسية، العدد(24)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص 77.

[34] ڤالنتين كاتاسونوڤ, حول الأهداف الحقيقية للحرب على سوريا, ترجمة مالك سلمان، بحث منشور على الموقع:

http://www.strategic-culture.org/news/2013/09/20/on-the-true-aims-of-the-war-against-syria.html

[35] علاء سالم، مصدر سابق، ص 116.

[36] مجموعة باحثين، صفقت الكيماوي–المخرج الذي أراده اوباما، مجلة سياسات عربية، العدد (5)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص ص 16–17.

[37] مجموعة باحثين، اثر العقوبات في الاقتصاد الكلي السوري خلال عام 2012، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص ص 1–2.

[38] مجموعة باحثين، التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 13.

[39] علاء سالم، مصدر سابق، ص ص 114–115.

[40] مهدي داريوس، سورية وباكستان: خط الغاز العملاق باتجاه الصين، بحث منشور على الموقع:
http://www.globalresearch.ca/%Global Research, August 30, 2013.

[41] ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال روسيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 297.

[42] محمود علي، سوريا نحو تسوية سياسية باتفاق روسي امريكي، على الموقع

http://elbadil.com/2014/11/23

[43] جمال واكيم، مصدر سابق، ص 205.

[44] معن طلاع، سياسات الفاعلين الروسي والامريكي حيال الملف السوري، وكز عمران للدراسات الاستراتيجية، اسطنبول، 2015، ص 10.

[45] سايمون هندرسون، اتفاق الغاز البحري بين روسيا وسوريا يضيف عاملاً جديداً إلى محادثات السلام، معهد واشنطن،27 كانون الأول 2013، على الموقع:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russia-syria-offshore-gas-deal-injects-new-factor-into-peace

[46] شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف، مصدر سابق، ص ص 80–81.

[47] ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي– من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 246.

[48] شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف، مصدر سابق، ص ص 80–81.

[49] صالح السعدون، هنري كيسنجر: ما يراه بوتين في اوكرانيا تجربة لما سيحدث بروسيا، بحث منشور على الموقع:

http://www.dr-alsaadoon.com/index.php

[50] صامويل شارب, روسيا وسوريا ومبدأ عدم التدخل, ترجمة: شادي عبد الوهاب, مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام, 2013.
#http://www.baghdadcenter.net/details-127.html

[51] للمزيد انظر: عبد الوهاب بدرخان، رهانات متداخلة–السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد (193)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص ص 95– 96.

[52] محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية "الثورة السورية أنموذجا"، متابعات إقليمية، العدد(36)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، بغداد، 2013، ص 5.

[53] انظر: آلكس خلبينكوف، لماذا تقف روسيا إلى جانب سوريا؟، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014، بحث منشور على الموقع: http://www. Palesting.studies.org

[54] تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف, إذاعة صوت روسيا، على الموقع: http://arabic.ruvr.ru/

[55] مصطفى علوي، قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (195)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2012، ص 107.

[56] محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع العربي–قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص 34–35.

[57] انظر: دافيد شينكر التحالف الافتراضي، السياسة الروسية تجاه سورية مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، 2013، ص 5.

[58] اسم أوكرانيا يعني باللغة الأوكرانية "أرض الوطن"، ولكنه بالروسية يعني "أرض الحدود"، ويبدو أن الاسم بقي يحمل هاتين الدلالتين حتى يومنا هذا، تبدو أوكرانيا منقسمة جغرافياً على نفسها منذ قرون على طول نهر "دنيبر" (بالأوكرانية دنيبرو)، فيتجه نصفها الغربي إلى أوروبا ونصفها الشرقي إلى روسيا، وما تزال تشعر بأنها مكونة من دولتين مختلفتين، إذ يندر عبور السكان من غربها الكاثوليكي الزراعي إلى شرقها الأرثوذكسي الصناعي. أحمد دياب، أوكرانيا... الهوية المموّقة بين الغرب وروسيا، صحيفة الحياة، 20 – 12 – 2013، ص 3.

[59] لقد لجأ الاتحاد الأوروبي الى ضم دول على تماسٍ مباشرٍ بروسيا كدول البلطيق، كما ضم معظم دول أوروبا الشرقية، ولجأ إلى عقد شراكات مع دول مهمة بالنسبة إلى مستقبل أوروبا مثل أوكرانيا تمهيداً لتهيئتها ربما للعضوية الكاملة مستقبلاً، فقد وقّع رئيس الوزراء الأوكراني الانتقالي أرسيني ياتسينيوك، الموالي للغرب، الشق السياسي من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف إنشاء شراكة سياسية واندماج اقتصادي بين الطرفين. وتم إرجاء توقيع الفصول المتبقية إلى حين تشكيل حكومة تنبثق من انتخابات أيار 2014 ، فاز فيها الرئيس بيترو بوريشنكو المؤيد للاتحاد الأوروبي، وهو الذي دعى إلى "تحويل أوكرانيا إلى دولة حديثة ترتبط بصلة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي،"وكان من المقرر أن يوقع الاتحاد الأوروبي اتفاقي شراكة مماثلين أيضًا مع جورجيا ومولدوفا اللتين ترغبان في الخروج من دائرة النفوذ الروسي والتقرب من الاتحاد الأوروبي. رياض طباره، أوكرانيا بيدق الصراع بين الشرق والغرب، قراءات سياسية، مجموعة الخدمات البحثية، على الموقع: http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file

[60] أنيس ديوب، أزمة أوكرانيا.. عودة إلى الحرب الباردة، مجلة آفاق المستقبل، العدد (23)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 24.

[61] أسامة أبو أرشيد، الأزمة الأوكرانية أمريكياً –إعادة بعث الحرب الباردة؟، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 4.

[62] عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب– أوكرانيا بؤرةً للصراع، مجلة سياسات عربية، العدد (9)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 44.

[63] منى النشار، تركيا وجورجيا وأوكرانيا محور الناتو لحصار روسيا، صحيفة الفجر،3/26/2014، ص 3.

[64] للمزيد انظر: عماد قدورة، مصدر سابق، ص 45.

[65] حمزة جمول، اوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، صحيفة الاخبار، العدد (2233), 27 شباط 2014، ص 2.

[66] الكسندر لي، اوكرانيا وروسيا– تاريخ من الاضطراب، ترجمة صفية مختار، مجلة هستوري تودي، العدد (4), 2014، ص 5.

[67] رياض طباره، مصدر سابق، ص 5.

[68] عماد قدورة، مصدر سابق، ص 45.

[69] أنيس ديوب، مصدر سابق، ص 25.

[70] حسن الحسيني، الاهمية الاستراتيجية والتاريخية لشبه جزيرة القرم، بحث منشور على الموقع:

http://m.mc-doualiya.com/artical

[71] رياض طباره، مصدر سابق ، ص 4.

[72] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011، ص 112.

[73] ارشد مزاحم مجبل، الازمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (11)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2014، ص 79.

[74] حمدي عبد الرحمن، أزمة القرم والفوضى القادمة في أفريقيا، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 5.

[75] بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 4.

[76] انظر: ارشد مزاحم مجبل، مصدر سابق، ص 81.

[77] أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 6.

[78] أنيس ديوب، مصدر سابق، ص 26.

[79] عمر نجيب، تعقيدات التدخل الأمريكي في أوكرانيا والعراق، تقارير، ميدل ايست أونلاين، منشور على الموقع:
http://middle-east-online.com: 2014-04-16

[80] وتم تحديد مدى المناورة من 26 شباط حتى 3 آذار 2014 ويشارك فيها حوالى 150 ألف جندي وضابط و 90 طائرة و 120 مروحية و 880 آلية عسكرية. حمدي عبد الرحمن، أزمة القرم والفوضى القادمة في أفريقيا، مصدر سابق، ص 7.

[81] أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 7.

[82] فالقرم شبه جزيرة تقع في جنوب أوكرانيا، وهي جزء من هذا البلد وتتمتع بحكم ذاتي، ويذكر انها دخلت تحت سيادة روسيا منذ عام 1783، لأنها ذات بعد جيواستراتيجي لنفوذ ومكانة روسيا، فهي تعد ممرها إلى البحر الأسود وعلى مقربة من مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يربطانها بالبحر الابيض، وفيها ميناء سباستوبول على الساحل الجنوبي وهو مقر الاسطول الروسي، ولم تصبح القرم جزءً من اوكرانية الا في عام 1945 عندما قرر الزعيم السوفيتي خرشوف ذي الاصل الاوكراني اهداءها الى موطنها الاصلي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي استقلت عنه مع اوكرانية. للمزيد انظر: ارشد مزاحم مجبل، مصدر سابق، ص 77.

[83] أبو بكر الدسوقي، أحداث "القرم" والحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 9.

[84] روز دوثات، هل تفلح لعبة الرئيس الروسي الجيو- سياسية في أوكرانيا؟، صحيفة الجريدة، 1\3\2014، ص 53.

[85] أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 7.

[86] للمزيد انظر: عماد قدورة، مصدر سابق، ص 51.

[87] راجان مينون، مصدر سابق، ص 7.

[88] أبو بكر الدسوقي، أحداث "القرم" والحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 11.

[89] انظر للمزيد: نورهان الشيخ، روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية...توازن جديد للقوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (174)، مؤسسة الاهرام، 2008، ص ص 206-207.